وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: **2022/ 2021**

القسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية حالة CNAC الطارف

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

تحت اشراف:

بن حمزة ياسين

من اعداد الطالبة:

جهاد قطار

الملخص

تهدف هاته الدراسة الى ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية عموما والمحلية بوجه خاص الى جانب ابراز مدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم هاته المؤسسات لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية، ولقد تم ذلك من خلال تحليل مجموعة من الاحصائيات حول عدة قطاعات لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية بولاية الطارف.

خلصت الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور مستمر حيث وجهت الدولة كافة مجهوداتها لترقية ودعم هاته المؤسسات، وبالرغم من المشاكل العديدة التي تواجهها الى أنها استطاعت أن توفر مناصب شغل دائمة وتساهم محليا في زيادة القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام.

كلمات مفتاحية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التمويل. التنمية الاقتصادية. التنمية المحلية. البعد الاقتصادي.

Résumé

Cette étude visait à mettre en évidence l'importance des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique en général et local en particulier, en plus de mettre en évidence la contribution de la Caisse nationale d'assurance-chômage dans l'appui à ces institutions pour réaliser la dimension économique du développement local. Au Tarf.

L'étude a conclu que les petites et moyennes entreprises sont un développement continu, car l'État a dirigé tous ses efforts pour promouvoir et soutenir ces institutions, et malgré les nombreux problèmes auxquels elles sont confrontées, elles ont pu fournir des emplois permanents et contribuer localement à augmenter la valeur ajoutée et la production interne brute.

Les mots clés.

Petite et moyenne Fondation. Financement. Développement économique. Développement local. Dimension économique.

الاهداء

لك الحمد والشكر ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لأملك أغلى منها الى أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:

الى ملاكي فالحياة، الى معنى الحب والحنان، الى بسمة الحياة وسر الوجود، الى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بسلم جراحي، الى أغلى الحبايب. الى **أمي " فطيمة".**

الى من سهر الليالي وربابي على الفضيلة وشملني بالعطف والحنان، وكان لي درع أمان أحتمي به من مكائد الزمان، أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي **"أحمد".**

أرجو من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلما نجوما أهذي بها اليوم وفي الغد والى الأبد.

الى الروح التي سكنت روحي خطيبي **"طارق"** وكل عائلته الكريمة أخص بالذكر حبيبتي نبيلة.

الى الأعمدة التي لأظل ارتكز عليها للصمود اخواني **"مروة، حنان، هاجر نصر الدين، عبد الباسط".**

الى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة الى البراعم **" زيد وتقي وشهاب الدين"،** وبالأخص بسمة حياتي وأيامي **"جنى".**

الى الذين أحاطوني بمساعدتهم وحبهم جميع أهلي وأقاربي والى كل من يحمل لقب **"قطار". "شولي".**

الى صديقاتي المقربات ورفيقات دربي ومشواري الدراسي وأخص الذكر **" مروة، نوال، خولة، نادية، نسيمة".**

الى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل وخاصة الدكتور المحترم والمشرف، **"بن حمزة ياسين".** والذي لم يبخل عليا بالنصح والإرشاد والتوجيه.

كما أقدم هذا الاهداء الى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي والى كل من يصعب عليا جميعا فراقهم.

الشكر والعرفان

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا

أتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير الى أستاذي "بن حمزة ياسين" على صبره وعمله وعلى المجهودات التي بذلها، فكان نعم الأستاذ ونعم الموجه.

والشكر موصول الى أعضاء اللجنة المناقشة على تكرمها ومناقشتها هذا العمل المتواضع بغرض تطويره وتحسينه.

كما أتقدم بشكري وامتناني الى كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	11
(1.3)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف	55
(2.3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.....	59 – 60
(3.3)	توزيع المشاريع حسب عدد الملفات في إطار CNAC الطارف خلال خمسة سنوات الفارطة.....	64
(4.3)	عدد مشاريع الممولة حسب جنس في CNAC الطارف.....	66
(5.3)	البنوك الممولة للمشاريع السداسي الأول 2021.....	69
(6.3)	عدد مناصب العمل المحدثة لكل جنس من طرف CNAC الطارف.....	76

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري.....	4
(1.2)	تطوير تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2010 الى نهاية السداسي الأول 2018).....	47
(2.2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2004 – 2015).	48
(3.2)	الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2006 – 2016)	50
(1.3)	المساعدات المالية.....	57
(2.3)	توزيع المشاريع حسب عدد الملفات في إطار CNAC الطارف خلال خمسة سنوات الفارطة.....	63
(3.3)	توزيع المشاريع من حيث عدد الملفات حسب الجنس في إطار CNAC الطارف.....	64
(4.3)	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC طارف خلال فترة (2017 ــ 2021).....	67
(5.3)	توزيع المشاريع حسب الجنس خلال الفترة (2017 - 2021).....	68
(6.3)	البنوك الممولة للمشاريع السداسي الأول 2021.....	69
(7.3)	عدد مناصب الشغل المحدثة بالولاية حسب عدد المشاريع الممولة.....	75
(8.3)	توزيع مناصب العمل المحدثة في CNAC الطارف حسب الجنس خلال الفترة (2017 – 2021).....	74
(9.3)	هيكل الاستثمار للنموذج.....	77
(10.3)	هيكل التمويل للنموذج.....	77
(11.3)	اهتلاك القرض للنموذج (دج).....	78
(12.3)	الميزانية الافتتاحية للنموذج.....	79
(13.3)	حسابات النتائج المؤقتة للنموذج.....	79

قائمة المختصرات

الرمز بالاختصار	المعنى المختصر	الترجمة
ANGEM	Agence national de gestion du micro crédit	الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر
APSI	Agence de promotion et d'appui à l'investissement	وكالة ترقية ودعم الاستثمارات
ANDI	Agence national du développement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
MIPMEPI	Ministre de l'industrie de la petit et moyene entreprise et de la promotion de l'investissement	وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
ANSEJ	Agences national de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
FGAR	Fonds de garantie de crédit aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNAC	Caisse national d'assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
BNA	Banque national d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CPA	Crédit populaire d'Algérie	البنك الشعبي الجزائري
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
ملخص.....	I
Résume.....	II
الاهداء.....	VIII
شكر وعرفان.....	VIII
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة المختصرات.....	VIII
فهرس المحتويات.....	VIII VIII
مقدمة.....	أ – ه
الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها	3
المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....	7

المطلب: الثالث أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.....	14
المبحث الثاني: أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	16
المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	16
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	18
المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة.....	23
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل رفعها.....	26
المطلب الأول: أبرز تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	26
المطلب الثاني: مشاكل التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	28
المطلب الثالث: متطلبات إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	30
خلاصة.....	32
الفصل الثاني: الإطار النظري التنمية المحلية	
تمهيد.....	34
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.....	35
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها.....	35
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها	36

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها.....	37
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.....	40
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ومكوناتها.....	40
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية.....	43
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.....	45
المبحث الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المحلية	46
المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل.....	46
المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....	48
المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.....	49
خلاصة.....	51
افصل الثالث: دراسة حالة CNAC الطارف	
تمهيد.....	53
المبحث الأول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.....	54
المطلب الأول: تقديم CNAC لولاية الطارف.....	54
المطلب الثاني: مهام الصندوق وأهدافه.....	56
المطلب الثالث: المساعدات المالية والامتيازات الجبائية في إطار جهاز احداث النشاطات وتوسيعها ونمط تمويلها.....	57
المبحث الثاني: دور الصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	60

المطلب الأول: الخطوات الواجب اتباعها للإحداث مؤسسة المصغرة.....	**61**
المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC لولاية الطارف.....	**62**
المطلب الثالث: احصائيات حول نوع المشاريع الممولة من طرف CNAC لولاية الطارف.....	**66**
المبحث الثالث: نموذج التمويل من طرف CNAC الطارف ومدى مساهمته في التنمية المحلية.....	**70**
المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية لولاية الطارف.....	**70**
المطلب الثاني: احصائيات حول مساهمة CNAC الطارف في خلق مناصب شغل.....	**74**
المطلب الثالث: عرض نموذج تمويلي من طرف CNAC الطارف.....	**76**
الخلاصة.....	**81**
الخاتمة.....	**83**
قائمة المراجع	**-**

المقدمة

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ لنمو هذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشيع قيامها والعمل على اتجاه جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها الامر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على صعيدين المحلي والدولي.

ان الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدرتها المتعددة، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية، واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة الى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي، كل هذا جعل بلدان العالم تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره.

والجزائر كمثيل لها من الدول التي تسعى منذ استقلالها الى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة، تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها بداء بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في اطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، مولا الى إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ان اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية، وهذا من خلال الارتقاء بهذه المؤسسات في جميع الأصعدة محلية ودولية، وفي جميع المجالات:

التمويل، منظومة قانونية وتشريعية، وإبراز معوقاته المتمثلة أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة التمويل ومشاكل العقار ومن بين القرارات الهامة التي سمحت برد الاعتبار لمؤسسات وخاصة دورها الأساسي الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة هو استحداث مجموعة من الهياكل الداعمة للإنشاء ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم الهياكل:

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية .ANADE

إشكالية الدراسة:

وفق لما سبق يمكن ابراز الإشكالية الموضع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

* ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية النالية.

1- ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية الاقتصادية عموما والمحلية بوجه خاص؟

2- كيف يمكن تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية؟

3-كيف يساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في تحقيق التنمية المحلية لولاية الطارف؟

الفرضيات:

والاجابة على التساؤل الرئيسي المطروح قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات اقتصادية خالقة للشغل ومحدثة الثروة.

- من خلال الفرضية الرئيسة تتبلور لنا الفرضيات الفرعية.

-تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية عموما والمحلية بوجه خاص؟

-يمكن تحقيق البعد الاقتصادي لتنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع المنتجة وخلق مناصب الشغل؟

- يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بفعالية تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة عموما الى

1- التطلع الى ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية الاقتصادية عموما والمحلية بوجه خاص.

2- تحديد أليات المساعدة على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.

3- الكشف عن مدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تحقيق التنمية المحلية لولاية الطارف.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارانا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

الأسباب الموضوعية:

- كثرة العقبات التي يعاني منها التمويل في الجزائر وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تزامن الفترة الحالية مع تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الأسباب الذاتية: لذلك الأسباب الذاتية لتناول هذا الموضوع بالدراسة العناصر التالية:

-الميول الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع.

- الرغبة في معرفة مدى فعالية الدعم المخصص، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية الاقتصادية عموما والتنمية المحلية بوجه خاص على مستوى الطارف.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في

التفاتة السلطات العمومية بالبلاد نحو الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد والخروج من تبعية المحروقات.

منهج الدراسة

لقد تم استخدام منهج الوصف التحليلي من أجل ابراز الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية المحلية، مع الاستعانة بدراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNACالطارف، من أجل التشخيص الميداني لمساهمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية بالولاية.

حدود الدراسة

تدور الدراسة حول

الحدود المكانية

تم تركيز على دراسة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الوكالة محل الدراسة والمتمثلة في الصندوق الوطني للبطالة CNAC.

الحدود الزمانية

تمثلت الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة: 2022/01/03 الى 2022/03/31.

الدراسات السابقة

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة والتي تتعلق بموضوع دراستنا الحالية وقع اختيارنا على مايلي:

– مويسي مريم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة الجماعات المحلية، جامعة تيزي وزو، 2014-2015.

– هدفت هذه الدراسة الى ابراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنمية الاقتصادية، الى جانب التعرف على واقع هاته المؤسسات في الجزائر، وإبراز مكانتها في التنمية، ولقد تم ذلك من خلال جمع احصائيات حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– توصلت الدراسة الى نسبة الرفع من الناتج الداخلي الخام ضعيفة وان عدد مناصب التشغيل المحدثة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة على كامل التراب الوطني الضعيف إضافة الى ضئيلة مساهمة هذا القطاع في الصادرات التي تعتمد على قطاع المحروقات، بل نجد ما تساهم في الرفع من الواردات من خلال استيراد العتاد المواد الأولية.

–بن قديدح سفيان، مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، محلية معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2021/03/17.

هدفت هذه الدراسة الى عرض مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف، من خلال مجموعة من الاحصائيات الحديثة حول عدة قطاعات اقتصادية لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية بالولاية خلال السنوات الأخيرة.

وخلصت الدراسة الى أن ولاية الطارف تزخر بمقومات كبيرة في القطاعين الزراعي والسياحي، ولها مستقبل زاهر فيهمان كما تتوفر على إمكانيات معتبرة وقابلية للتطوير في قطاعي التمويل والتشغيل بينما يبقى القطاع، الصناعي والمؤسسي فيها لم يبلغ المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتاحة في المجال.

–يسطى فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص إدارة وحاكمة محلية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة. 2018 – 2019.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، مع محاولة ابراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه هاته المؤسسات، وكذلك بيان أهم النتائج التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال مجموعة من الاحصائيات والمتعلقة بمساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل بالإضافة الى مساهمتها أيضا في ترقية الصادرات.

توصلت الدراسة الى أن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا إيجابيا من خلال الاحصائيات التي تطرقنا اليها في هذه الدراسة والتي ساهمة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

هيكل الدراسة.

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تطرقنا فيه الى أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثاني الى أليات دعم وتمويل هاته المؤسسات أما بالنسبة للمبحث الثالث تناولنا التحديات التي تواجه هاته المؤسسات وسب رفعها.

وفيما يخص الفصل الثاني ارتئاينا الى الإطار النظري للتنمية المحلية وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث الأول أساسيات حول التنمية الاقتصادية، والثاني ماهي التنمية المحلية، والثالث مكانته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.

أما بالنسبة للفصل الثالث كان حول دراسة الميدانية (CNAC) الطارف من خلال ثلاثة مباحث الأول نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف والثاني دور الصندوق في تمويل المؤسسات للتأمين عن البطالة ومدى مساهمة في تنمية المحلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتام كبير من قبل دول العالم وهذا راجع للدور المحوري في الإنتاج والتشغيل وادرار الدخل، والجزائر من بين الدول التي تعطي اهتماما كبيرا لهذا القطاع وخاصة بعد انخفاض سعر البرميل، والذي أثر على اقتصاد الجزائري كونه معتمدا على قطاع المحروقات، لذلك سوف نحاول من خلال هذا الفصل الذي قسمناه الى ثلاثة مباحث:

حيث تناول المبحث الاول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الثاني نسلط الضوء حول أليات تمويل هذه المؤسسات وأساليب دعمها، أما بالنسبة للمبحث الثالث سوف نبرز فيه أهم التحديات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل رفعها.

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدارسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن العديد من الدول ليس لها تعريف رسمي يمكن اعتماده، حيث يعتبر تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وسنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن أهم التعاريف لهذه المؤسسات كما سنتطرق الى ابراز خصائصها وأهميتها في الاقتصاد الوطني:

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعاييرها

نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ذلك الى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، مع العلم أن تعريف الاتحاد الأوروبي المتفق عليه من طرف بعض المؤسسات الدولية.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في أفريل 1996 على المعايير التالية:

*عدد العمال

*رقم الأعمال

*استقلالية المؤسسة وقد فرق في تعريفيه بين:

المؤسسة المصغرة هي التي تضم من واحد الى تسعة عمال وتعرف المشروع الصغير جدا.

أما المشروع الذي يعمل فيه عشرة الى 99 عاملا فهو مشروع صغير بينما المشروع المتوسط فهو الذي يوظف ما بين 100 الى 499 عاملا[1].

2.1. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي

– لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل من واحد الى 250 شخصا.

[1] ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر) يومي 05-2013/05/06 ص 3-4.

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

تستوفي معيار الاستقلالية[1].

الجدول رقم (1.1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري.

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (بالدينار الجزائري)	الحصيلة (بالدينار الجزائري)
المتوسطة	50 الى 250	400 مليون الى 4 ملايير	20 مليون الى مليار
الصغيرة	10 الى 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
الصغيرة جدا	01 الى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون

(من اعداد الطالبة بالاعتماد على القانون التوجيهي 17-02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

2 معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في معايير كمية وأخرى نوعية

1.2. المعايير الكمية هناك عدة معاير من بينها مايلي

أ. معاير عدد العمال

يعتبر من أبسط المعاير لسهولة القياس والمقارنة في الاحصائيات الإنتاجية الصناعية الا أن من عيوب هذا المعيار اختلاف من دولة الى أخرى، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في مستوى التكنولوجي المنبع في الإنتاج، فمن مميزات هذا المعيار: (السلطة، سهولة المقارنة، الثبات النسبي، وتوافر البينات). أما سلبيته فتتضمن: كون العمالة ليس العنصر الوحيد وأن التكنولوجيا المتقدمة تخفض العمالة، وكيفية معالجة العمالة المؤقتة.

كما ان هناك من يعتبر هذا المعيار أساسيا والأكثر استخداما في تميز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة ويمكن التميز بين الأصناف التالية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 02.17 المتعلق بترقية الاستثمار العدد 11.02 جانفي 2017 ص 05.

* المؤسسة المصغرة: وهي التي تستخدم من 1 الى 09 عاملا.

* المؤسسة المصغرة: وهي التي تستخدم من 10 الى 49 عاملا.

* المؤسسة المتوسطة: وهي التي تستخدم من 50 الى 250 عاملا.

ب. معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الاعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية.

ج. معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة الى أخرى ومن قطاع انتاجي لأخر، ففي مستوى بعض الدول الأسيوية مثل (الفليبين، كوريا الجنوبية، باكستان) فان حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 الى 200 ألف دولار وفي بعض الدول المتقدمة يصل الى 700ألف دولار.

د. معيار الجمع بين العمالة ورأس المال

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصغيرة حيث يتم الاعتماد على كل من العاملين ورأس المال وسبق ان ذكرنا كل معيار من المعيارين بمفرده يوجه اليه بعض الانتقادات وبالتالي فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات الا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمار يؤدي الى رفض بعض الصناعات الصغيرة أو توظيف أعداد جديدة، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا، ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها اقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين[1].

[1] السعيد بريش "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" حالة الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 62-63.

ه. معيار حجم المبيعات

يساعد هذا المعيار على قياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع، ومن الدول التي تستخدم هذا المعيار هي الولايات المتحدة الامريكية حيث اعتبرت المشاريع التي تقل حجم مبيعاتها السنوية عن 3.5 مليون دولار، مشاريع مصغرة[1].

2.2. المعايير النوعية

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكية انها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي الى أخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير التي تتمثل في مايلي[2]:

أ. معيار الملكية

يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة إذا نجد ان أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها الى القطاع الخاص في شكل شركات اشخاص أو شركات أموال، معظمها فردية، يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ب. معيار حصة المؤسسة في السوق

بالنظر الى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي يؤول اليه منتجاتنا، فهو يعد بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، فكلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعد مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.

ج. الاستقلالية

ونعني بها استقلالية المشروع عن أية تكتلات اقتصادية وبذلك تستثني فروع المؤسسات الكبيرة، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمال حيث يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة وبذلك فان صاحب المؤسسة هو من يتحمل المسؤوليات كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

---

[1] نبيل جواد. ادراة وتنمية المؤسسات الصغرة والمتوسطة. الطبعة الأولى. الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان. 2007. ص31.

[2] الهام فخري طملية، التسويق في المشاريع الصغيرة، مدخل استراتيجي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص 25.

المطلب الثاني: اشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة تصنيفات وكل تصنيف يقسم بدوره لعدة أنواع، كما أنه تتميز بعديد من الخصائص التي تتميز بيها عن غيرها من المؤسسات، حيث سنتطرق في هذا المطلب لبعض الخصائص وكذلك ادراج أهم أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1 أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في مايلي

1.1 التصنيف حسب طبيعة النشاط

أ. المؤسسات الفلاحية: ينحصر عمل المؤسسات تبعا لهذا المجال في:

*المشروعات الزراعية: انتاج الخضر والفواكه والحبوب أو المشاتل أو البيوت المحمية أو الأعشاب الطبيعية.

*مشروعات المنتجات الحيوانية: **مثل تربية المواشي، الدواجن، إقامة معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألياف والجلود.**

*الثروة السمكية: كصيد السمك، إقامة مزارع لتربية أسماك، مخازن لتبريد الأسماك.

ب. المؤسسات الصناعية

يتمثل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساسا في تحويل مجموعة من المدخلات (مواد خام، طاقة) مع إضافة وإدخال بعض التعديلات الصناعية عليها من أجل الحصول على مخرجات (السلع، منتجات تامة الصنع) قابلة للتوزيع والتسويق[1].

ج. المؤسسات التجارية

هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، وتنقسم المؤسسات التجارية الى مؤسسات تجارة الجملة ومؤسسات تجار التجزئة.

د. المؤسسات الخدماتية

تتميز هذه المؤسسات بأنها تتطلب استثمارا مبدئيا مصغرا معتمدان أساسا على الاشراف الشخصي لصاحب المؤسسة، بالإضافة الى قدرتها على التأقلم مع متغيرات السوق، من امثلة هذه المؤسسة: (المطاعم، العيادات الطبية، المدارس الخاصة، الصيادلة، محلات الخلاقة)[2].

---

[1] سماح طلحي، قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مانجمنت المؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، 2007، ص 16.

[2] زبير عياش تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2، على التمويل، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 012، ص 16.

2.1. التصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل يتم التصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل الى مؤسسات غير مصنفة ومؤسسات مصنعة

أ. مؤسسات غير مصنعة

تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث التنظيم، أما الإنتاج الحرفي فيبقى دائما نشاطا يدويا تصنع بمواجهة سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

ب. مؤسسات مصنعة

تختلف هذه المؤسسات عن النوع الأول من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها وهو الناشط الذي عرف تطور كبيرا في الدول المصنعة.

3.1. تصنيف على أساس توجه المؤسسة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها الى المؤسسات عائلية مؤسسات تقليدية أو حرفية ومؤسسات متطورة أو شبه متطورة ونوجزها بالتفاصيل كمايلي

أ. المؤسسات العائلية

وتعرف أيضا بالمؤسسات المترلية، تتميز بكون مكان اقامتها هو المترل، وتنشأ بمشاركة أفراد العائلة (اليد العاملة)، كما أنها تنتج بكميات محدودة، وفي الدول المتقدمة، تنتج المؤسسات العائلية لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة.

ب. المؤسسات التقليدية (الحرفية)

تشبه النوع الأول نظرا لاعتمادها على اليد العاملة العائلية وهي المؤسسات التي تتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال[1].

ج. المؤسسات المتطورة وشبه متطورة

يتميز هذا النوع من المؤسسات العائلية والتقليدية بكونها تنتهج أساليب تقنية وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سوء من الناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمال أومن ناحية انتاج المنتجات. مطابقة لمقاييس الصناعية الحديثة والحاجات العصرية[2].

[1] برجي شهرزاد. إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 10.

[2] رابح حميدة، استراتجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس. سطيف. 2011. ص 6.

4.1. التصنيف حسب طبيعة المنتجات

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات الى المؤسسات انتاج السلع والاستهلاكية ومؤسسات انتاج السلع الوسيطة ومؤسسات انتاج سلع التجهيز، ونوجيزها بالتفاصيل كما يلي

أ. مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية

يرتكز نشاطها في انتاج السلع على عدة منتجات من بينها المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب. مؤسسات انتاج السلع الوسطية

هذا النوع يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات تحويل المعادن، الصناعات الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء[1].

ج. مؤسسات انتاج سلع التجهيز

ما يميز هذا النوع من المؤسسات، هو أنها تطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك فان نطاق عمل، هذه المؤسسات يكون محدودا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقطن كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة.

د. التعاونيات

تعد الجمعيات القانونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من الأفراد بهدف تأمين احتياجاتهم من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

ه. مؤسسات عمومية

هي تلك المؤسسات التي يكون رأسمالها وسلطة اتخاذ القرار تابعة كلية للسلطات العمومية (الدولة، السلطات المحلية).

و. مؤسسات خاصة

تكون ملكيتها الكاملة للأفراد الخواص، وإذا كان المالك شخص واحدا تسمى فردية اما كان أكثر من شخص فتسمى شركة، ويمكن شرحها فيمايلي.

[1] رابح حميد، المرجع نفسه، ص 15.

ز. مؤسسات فردية

هي مؤسسة يمتلكها شخص واحد لاتعد شركة ولا تسجل في مصلحة الشركات وانما يتم تسجليها في السجل التجاري التابع لمكان المؤسسة[1] .

ح. الشركات

تمثل هذه المؤسسات عقدا بمقتضاه يلتزم شخصان او أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع، بتقديم حصة من المال او عمل على أن يتقاسمون الأرباح والخسائر، وتقسم الى ثلاثة أقسام:

* شركات الأشخاص.

* شركة ذات المسؤولية محدودة.

* شركة المساهمة (الأموال).

[1] سليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وافاق، ورقة بحثية مقدمة في اطار ملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-06 أفريل 2013، ص 05.

الشكل رقم (1.1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

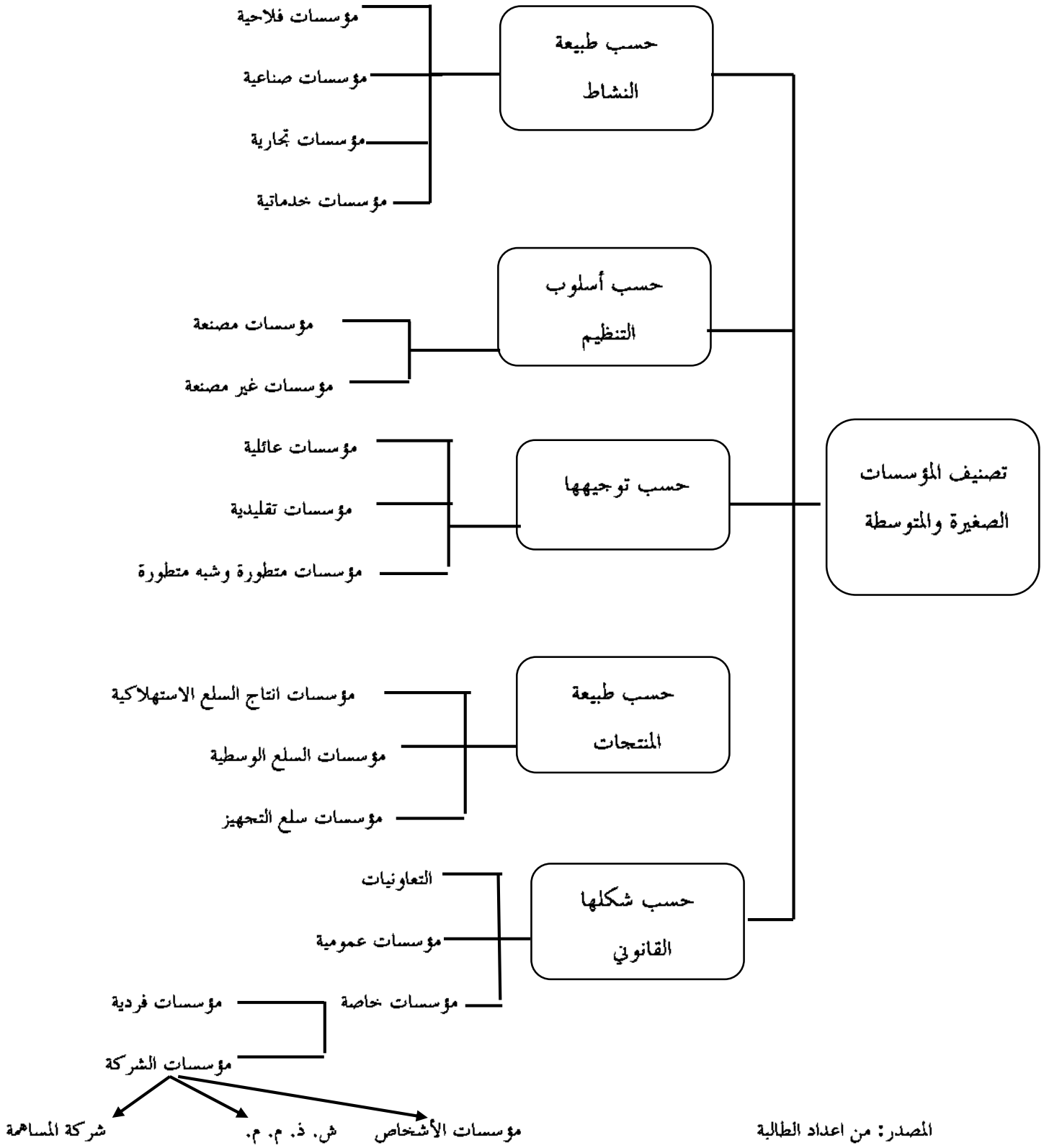

المصدر: من اعداد الطالبة

2.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، حيث سنتطرق في هذا المطلب لبعض هذه الخصائص التي تنقسم الى نوعين وهي كالتالي

1.2. الخصائص المنبثقة من داخل المؤسسة وتتمثل فيمايلي

أ. سهولة الانشاء والتكوين

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل تكوينها من الناحية القانونية والفعلية، فمتطلبات التكوين عادة ما تتميز بالبساطة والسهولة والوضوح، وفي غالب نجد أن هذا الأمر يعطي الامكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين حيث لا يحتاج الأمر الى وثائق ودراسات معقدة مع سهولة الإجراءات القانونية والرسمية، بالإضافة الى بساطة مستلزمات ومتطلبات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد

وهو ما يسمح بالاتصال السريع بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما بالنسبة للمحيط الخارجي فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق الجغرافيا، ولهذا فالمؤسسة لا تحتاج الى اعداد دراسات سوق معقدة، لأن المتغيرات والمستجدات، على مستوى السوق الداخلي يمكن متابعتها ورصدها بسهولة من قبل المسيرين[1].

ج. مركزية القرار

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الهرم الشخصي بسيط أين يكون مالك المؤسسة في قمة الهرم، بحيث يعود اتخاذ القرار في النهاية الى هذا الأخير، مع الاعتماد على الموظفين الذين تتوفر فيهم الكفاءة من خلال استشارتهم دون منحهم السلطة الكاملة في اتخاذ القرار.

د. انخفاض مستوى التكنولوجيا

تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة الى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التقدم وأقل تعقيدا.

[1] أمال بوحمسة، أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات، ص، دم، في ظل العولمة مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة اعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2015ن ص17.

ه. مرونة الدار

بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل، المختلفة ويرجع ذلك الى الطابع الغير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين، وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات التي ترجع لصاحب المؤسسة كما أن هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات.

2.2. الخصائص المنبثقة من محيط المؤسسة

أ. انخفاض حجم رأس المال

يهتم في أغالب المؤسسات الصغيرة صغار المدخرين والذين لا يميلون الى التوظيف أموالهم في المشاريع التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم، وهنا يمكن القول بأن إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتم برؤوس أموال صغيرة نسبيا[1].

ب. أداة التدريب الذاتي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها وللعاملين فيها، بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج، وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات، والمعارف والخبرات.

ج. توفير الخدمات للصناعات الكبرى

تستجيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلبات واحتياجات الصناعات الكبيرة وذلك من خلال عملية التعاقد من اليابان[2].

د. الانتشار الجغرافي الواسع

تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على انتشار في عدة مناطق والعمل في مختلف الأنشطة، نظرا لصغر حجمها وعدم حاجتها لتوفير عوامل محددة لأجل انطلاقها وتشغيلها[3].

---

[1] الطاهر توابتية، انضمام الجزائر الى للمنظمة العالمية لتجارة والآثار المتحملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015، ص3.

[2] امال بوسمينة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف العدد 10. 2010. ص 35.

ه. تلبية طلبيات المستهلكين

ان طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، خاصة البسيطة والمنخفضة التكلفة التي تلبي حاجيات ذوي الدخل المنخفض، وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبيرا.

ز. قابلية الإبداع والابتكار والتجديد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة الابداع والابتكار الأصحاب المشاريع ذوي الكفاءة والطموح، وذلك من خلال توفير مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

3.2. خصائص أخرى بما أن هناك خصائص أخرة تتمثل فيمايلي.

* مالك المؤسسة هو مديرها اذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه الصفات غالبة على هذه المؤسسات.

* الاعتماد على المواد الأولية المحلية مما يساهم في تخفيض الكلفة الإنتاجية.

* انخفاض حجم الإنتاج.

* انخفاض درجة المخاطر التي تتعرض لها.

* قصر الوقت اللازم الاعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسة الجدوى لا قامتها والشروع في انشائها واعداد مخططاتها.

* باسطة المعدات و ألات ومستلزمات الإنتاج الازمة لها نسبيا[1].

المطلب: الثالث أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

تكسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل أهمية بالغة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي تتمثل في[2].

1. الأهمية الاقتصادية وتتمثل بدورها فيمايلي.

1.1. تكوين الإطارات المحلية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسب الوادي، الأصول العلمية والعملية الإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء، عمان 2012، ص 22.

[2] روفية بقورة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار، دراسة حالة شركة المجد الإنجازات الكبرى، أولاد جلال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2011، ص 21.

2.1. توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، بإضافة الى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.

3.1. تقديم منتجات وخدمات جديدة أن مؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج سلع، خدمات، مبتكرة.

4.1. المحافظة على استمرارية المنافسة ففي عصر التطورات السريعة، تصبح المنافسة أداة التغير من خلال الابتكار والتحسين.

5.1. تعبئة الموارد المالية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة الى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

6.1. قابلية هذه الصناعات على التجديد إذا ينظر اليها على أنها أساس الأفكار الجديدة، تمتلك روح المبادرة والمغامرة من خلال انتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق، وما يرافق ذلك من مجازفة في تسويق هذه المنتجات، على عكس الصناعات الكبرى التي غالبا ما تنتج سلعا بالإمكان التنبوء لها في الأسواق.

2. الأهمية الاجتماعية وتشمل مايلي

1.2. تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم قربها من المستهلكين، تسعى جاهدة الى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، كما أن وجود علاقة بين المنتج والمستهلك يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة.

2.2. تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وذلك بتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، المساهمة في إعادة التوزيع السكاني وخلف مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية.

3.2. التخفيف من المشاكل الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل، وذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، بما تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الهشة.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاجتماعية في النقاط التالية:

*استيعاب القدرة الكاملة لدى الأفراد، وخاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.

*احداث التوازن الجهوي، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الانشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

*تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في المجالات المختلفة، فلاحية ولخدماتية، ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم بالتوازن.

*تساعد على استقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلف مناصب العمل، ففي و، م، أ تصف اليد العاملة وتوظفها هذه المؤسسات.

المبحث الثاني: أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التمويل عنصر أساسي من عناصر إقامة وتسير واستمرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا التمويل عدة مصادر التي سيتم معالجتها في هذا المبحث، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات دعم خاص بها والتي سنتطرق اليها فيما يأتي:

المطلب الأول: البرامج الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد الانتقال لنظام اقتصاد السوق الذي يعتبر نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري، حيث عملة فيه الجزائر على خوصصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، واعتمدت العديد من الإصلاحات لدعم وترقية هذه المؤسسات خاصة في سنوات الأخيرة، ومن أبرز هذه الإصلاحات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. ترقية المناولة والشركة

تحتل المناولة مكانه هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نمو ملحوظ في الإنتاجية، ويمكن أن تعرف بأنها "فن أداء أحسن منتوج وبأقل تكلفة" اذا أصبحت في أيامنا أداة استراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة، امشاء مناصب الشغل بخلف مؤسسات صغيرة والمتوسطة للمناولة، اذا تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصصها في حين تركز المؤسسات الكبرى على انتاجها الأساسي، وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات أوجب وضع الأليات الازمة لرفع حجم المناولة، وذلك بإنشاء المجلس الوطني للترقية المناولة، بمقتضى القانون 01-18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقوم بالهماهم التالية.

*يقترح كل التدابير التي من شأنها تحقق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.

*يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة.

*يقوم بترقية عمليات الشراكة الكبرى لأمرين بالسحب جزائري كانوا أم أجانب.

*ينسق نشطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها.

*يشجع على تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.

2. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010).

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السطات قصد تحسين موقع المؤسسة في اطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي، على المستوى الدولي، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه الا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها إجراءات واصلاحات داخلية على مستويات التنظيمية، الإنتاجية الاستثمارية، والتسويقية[1]، ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أربعة مستويات.

1.2العمليات القطاعية

يتم انجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الإنتاجية، بالإضافة الى الدراسات استراتيجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات، ووضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذه الفروع وتأهيل محيطها.

2.2. العمليات الجهوية

تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية بهدف تطوير القطاع باستقلال الإمكانيات المحلية، حيث يتم تشخصيه ثم تحديد الأنشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة وتوضع لها خطط تأهيل ولائية.

3.2. عمليات تأهيل المحيط المؤسساتي: وتتمثل فيمايلي

*يتم التأهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية.

*تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

*تسهيل وصول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى سبل التمويل.

4.2. العمليات المباشرة لإصلاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تطبق عمليات التأهيل مباشرة مع المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كما تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تطبيق هذا البرنامج، حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج وتمنح الموافقة على عمليات التأهيل وتتمتع الوكالة بحرية اشراك مكاتب الدراسة في عملها ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا يقدر بمليار دينار، وأقصى مبلغ يمكن للبرنامج أن يموله هو خمسة مليون دينار لكل مؤسسة[2].

[1] محمد الصالح زويتية، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر 2012-، 2013ص 43.

[2] اسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011. ص25.

3.البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-204)

يعتبر أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر بأكثر من 386 مليار دينار جزائري، والذي يعد أضخم برنامج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا التأهيل 20000مؤسسة، على مدى خمسة سنوات بداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف محليين الوزارة، المنعقد في 11جويلية سنة 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19300.000دج من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشرف على تنفيذيه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

1.3.أهداف البرنامج يمكن ان نوجزها فيمايلي[2].

* تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال التكوين والتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

*انشاء مخبر البحث استقطاب التكنولوجيا وانشاء بنوك المعلومات.

*تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير انتاج والمساعدة في الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب.

* تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة الرسكلة سواء في مجال تسير تقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى مصادر التمويل التقليدية والمستحدثة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. المصادر التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل التقليدية والمتمثلة في التمويل الذاتي أو الداخلي، وكذا التمويل من المصادر الخارجية وهي الائتمان التجاري والتمويل البنكي، حيث نحاول في هذا المطلب التميز بين كل من المصادر التمويل الداخلية والخارجية كمايلي.

[1] Moussaoui rachide.: programme national de la mise a niveau des PME. Seminaire regionale. Mostaganme. 30juin 2011. P04.

[2] AND PME. programme national de la mise a niveau des pettes et moyemme entrprise disponible sur. http: www.amdpme. Org.dz/ indeesc php/fn/ mise – a- niveau. Consulté le 28/04/2022.

1. 1مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي)

أ. مفهومها

تعرف على أنها مجموعة مصادر التمويل الذاتية التي خلفتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيف فيها بقد زيادة طاقتها الإنتاجية، كما يعرف بأنها الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة والذي يستخدم من اجل التمويل في النشاط المستقبلي[1].

ب. مكونات التمويل الذاتي ونوجزها فيمايلي

ب.1. المؤونات

قد تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء نشاطها الى خسائر وأعباء نتيجة عملها، وهذا ما يدفعها الى التبوء بمقدار هذه الأخطار، وعليه فإنها تلجأ الى تكوين مؤونات لمقابلة خسارة معينة غير محددة المقدار ولكن حدثوها مرجع، وهذا تطبيقا المبدأ محاسبي أساسي وهو مبدأ الحيطة والحذر.

ب.2.الأرباح المحتجزة

تعتبر المصدر الوحيد للتمويل بالملكية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأنها لا يتمكن من اللجوء الى الأسواق المالية، وتتمثل الأرباح المحتجزة في نتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة من عملياتها الجارية الاستثنائية والتي لم تقم بتوزيعها، وتحتفظ بها بهدف التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ.

ب.3.الاهتلاكات

هي عبارة عن المبالغ السنوية التي يتم تخصيصها لتجديد الاستثمارات التي تتدهور قينتها نتيجة الاستعمال أو التلف، وهذا ما يسمح بتوزيع تكلفة الأصول الثانية على عمرها الإنتاجي أو طاقتها الإنتاجية، ويخصم مخصص الاهتلاك من النتيجة العادية، حيث يتم جمع أقساط الاهتلاك عن طريق تقييدها في الدفاتر المحاسبية، ولا يتم الاسترداد الفعلي لهذه الأقساط الا عند تحقيق الدخل النقدي القادر على تغطية أعباء الاهتلاك، ومنه استثمار الأموال المجمعة في مشروعات مربحة، وفي هذه الحالة يصبح الاهتلاك عبارة عن مصدر التمويل الذاتي[2].

[1] حليمة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر في علوم التسير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص40.

[2] حليمة الحاج علين مرجع سبقذكره، ص 42.

2.1. مصادر التمويل الخارجية تتمثل فيمايلي

أ. الائتمان التجاري

هو أحد أنواع التمويل القصير الأجل، تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأجلة للسلع والمواد الأولية، تلجأ اليه المؤسسة في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية، ويسنى لها الاستفادة من هذه الأصول خلال فترة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ تسديد قيمتها[1].

ب. التمويل البنكي

يمثل الشكل التقليدي لتمويل المؤسسات، حيث تعتبر البنوك التجارية مصدر أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدة أنواع للقروض المصرفية من حيث المدة والغرض، وهي كالتالي

ج. القروض البنكية قصيرة الأجل

وهي القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال المتمثلة في كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى السنة.

د. القروض البنكية متوسطة الأجل

موجهة أساسا لتمويل الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين 2 و7سنوات، إعادة لتمويل اقتناء الآلات، المعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

و. القروض البنكية طويلة الاجل

هذا النوع من القروض موجهة الاستثمارات التي تفوقها مدتها 7سنوات ويمكن أن تمتد الى 20سنة، وهي موجهة لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كالحصول على عقارات، ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تمتاز بنسبة مخاطر عالية، فان البنوك تقوم بطلب ضمانات الحقيقية ذات قيم عالية، أو بالأشراك مع مؤسسات أخرى في تمويل واحد.

2. الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر كل من التمويل الذاتي والائتمان التجاري والبنكي من أهم مصادر التمويل، الا أنه استمدت وسائل ومصادر أخرى تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على التمويل الازم لنشاطها وتتمثل فيمايلي

[1] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص230.

1.2. التمويل التأجيري

هو أحد الأساليب التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتناء الأصول المختلفة، وهو عقد ايجار يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين، ولمدة محدودة يقوم خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع ايجار محدد لها لكن ومن الممكن أن يكون الأصل منقولا كالمعدات والمركبات كما أنه يعتبر من أنواع الوساطة المالية[1].

أ. أطراف التمويل التأجيري يتكون التمويل التأجيري من الأطراف التالية

أ.1.المستفيد هو المؤسسة التي تسعى للحصول على الآلات والمعدات اللازمة لها، وبعبارة أخرى هو المبادرة بتحريك العملية وذلك كحاجة الانتفاع بأصل انتاجي داخل المشروع.

أ.2.بائع الأصول هو من يقوم ببيع الآلات والوسائل الإنتاجية المختلفة الى الغير (الشركة القائمة على عملية التأجير التمويلي)[2].

أ.3.شركة التأجير التمويلي هي التي تقوم بشراء الأصل من البائع وتكمن المستفيد من الانتفاع به، فيتفق بذلك مراد الطرفين الأخرين[3].

2.2. التمويل برأس مال المخاطر

أ. تعريف

هو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا فهي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة أو التوسعية التي تواجهه صعوبات في هذا المجال.

ب. أنماط التمويل برأس مال المخاطر

ب.1 راس مال ما قبل الانشاء: تتولى شركة راس مال المخاطر في هذه المرحلة تمويل نفقات البحث واجراء التجارب.

ب.2 راس مال الانطلاق: تتولى شركة رأس مال المخاطر في هذه المرحلة تجسيد المشروع على أرض الواقع.

ب.3 رأس مال التنمية (التوسع): في هذه المرحلة تقوم الشركة بتمويل مؤسسات قائمة، تحدد تجسيد فكرة التوسع بواسطة المؤسسة بمفردها يقودها ذلك الى ضوائق مالية فتتدخل شركة راس مال المخاطر لسد العجز وزيادة الطاقة الإنتاجية.

---

[1] سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، دار الفكرة الجامعي، الاسكندارية. 2007، ص 40.

[3] محمد أنور بعبوش، فعاليات اليات ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.2016. ص 35.

ب.4.راس مال تحويل الملكية: يستعمل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأس مال مشروع ما أو تحويل مشروع قائم الى المؤسسة قابضة ترمي الى شراء عدة مؤسسات قائمة، حيث تهتم شركة رأس مال المخاطر بعمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية الى مجموعة جديدة من الملاك.

ب.5. راس مال التصحيح او إعادة التدوير: تقوم شركة راس مال المخاطر بشراء رأس مال المؤسسة في حالة عجزها، ثم تعمل على وضعها بالأموال الازمة لمزاولة نشاطها واستعادة وضعيتها الحسنة.

3.التمويل بالصيغ الاسلامية

1.3. المرابحة

هي أن يتفق العميل والبنك الإسلامي الممول لشراء السلعة لبيعها مرابحة، على أن يقوم هذا الأخير بشراء سلعة معينة من السوق أو من شخص بعينه مع التزام العميل بشرائها بعد ذلك، ويلتزم البنك يبيعها الأمر بالشراء بثمن معجل أو مؤجل دفعة واحدة أو بتقسيط مع زيادة في ثمن السلعة كربح للبنك، أي لابد لتمام عملية المرابحة وجود ثلاثة أطراف وهي و هي العميل (الأمر بشرك) والبائع وهو البنك الإسلامي والبائع الأصلي[1].

2.3. المشاركة

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية وأخذها نواحي تميزها وتفردها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وانما يشارك البنك في الناتج المحتمل سواء كان ربحا أو خسارة حسب ما تفق عليه.

3.3. المضاربة

هي عقد بين الطرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول للطرف الأخر مالا معلوما ليتاجر له فيه والربح بينهما حسب الاتفاق، وفيما يخص البنوك الإسلامية، تعني المضاربة دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل بهذه ويصبح الطرفان شركين في الربح والخسارة ويكون البنك هو الشريك صاحب رأس المال والمتعامل هو الشريك المضارب، فاذا تحقق الربح وزع وفق الأس المتفق عليها وإذا تحققت الخسارة يتحمل المصرف، خسارة في رأس ماله ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب.

4.3. السلم

هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلا، والأخر يستلم سلفة أجلا فهو يبيع سلعة موصوفة في الذمة المقابل ثمن يدفع في مجلس العقد[2].

[1] رشاد نعمان، شايع العمري، الخدمات المصرفية الانتمائية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في مقارنة في القانون والفقه الإسلامي. دار الفكر الجامعي. الاسكندارية. 2013.ص. 15.

[2] مصطفى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 276.

5.3. الاستصناع

يتمثل في تمويل البنك لمشروع معين تمويلا كاملا من خلال التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا، بمبلغ محدد وبموصفات المحددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع، حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع، الربح الذي يؤول للبنك.

6.3. القرض الحسن

يقوم القرض الحسن على اتاحة البنك مبلغا محددا لأحد عملائه حيث سددا القرض الحسن، دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجهودات كبيرة تبذل من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الهيئات نجد

1. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول الى وزارة ممثلة بموجب المرسوم 211/94 المؤرخ في 1994/07/18 صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم رقم 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28ماي 2010، انشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية استثمار لدعم ومرافقة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2.الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.ANADE.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهي تتسع لتشجيع كل الصيغ المؤدية الإنعاش القطاع التشغيل الشباني من خلال انشاء مؤسسات مصغرة الإنتاج السلع والخدمات، أنشئت سنة 1996.

*لها فروع جهوية وهي موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل والعمل الأنشطة العملية للوكالة، تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمهام التالية:

* تشجيع كل الأشكال والتدابير لمساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.

* تسيير المخصصات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

[1] شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول، واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر 6.5 ماي 2013، ص6..

*متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب وأصحاب المشاريع في إطار احترامهم لدفتر الشروط.

* اتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.

* تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع المتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

* إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

* تكيف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى والقوائم النموذجية للتجهيز، وتنظيم دورات تدبرية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

3.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:ANDI.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة 2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، يخول الى الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل التنفيذ مشاريع الاستثمار من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وتسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2].

4.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 988/94 مؤرخ جويلية 1994 لدعم العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة والذين فقدو مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في مرحلة التسعينيات، مما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلف النشاط خاص بيهم لإعادة طلبهم في سوق العمل[3] .

5. الوكالة الوطنية لتسير لقروض المصغرة ANGEM

أنشئت هاته الوكالة بموجب مرسوم التنفيذي رقم 16/04 مؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي ألية جديدة لضمان مخاطر قروض المصغرة، اذا يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك ا التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85%، من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما لأنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها

[1] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10-2010، ص 32.33.

[2] عبد الفاتح بوخمخم، صندرة سياسي، دور المرافقة في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة، التجربة الجزائري، الأدلة الأردنية في إدارة اعمال، المجلد، 7العدد 3، 2011.ص 402.

[3] علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص 182.

مصدر هاما من مصادر التمويل ومصادر أخرى، تسهم في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من اجل استمراريتها، كما تسهم في إعادة النظر استثماراتها المستقبلية مع بعضها .

6. وكالة التنمية الاجتماعية ADS

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت سنة 1994. وهي موضوعة تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، تسعى لتقديم قروض مصغرة لتخفيف من أشكال الفقر والحرمان، ومن أهم وظائفها نذكر مايلي

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن استخداما كثيف للعمالة.

- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة حيث كانت مساهمتها محدودة في مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة[1].

7. صندوق ضمان القروض للمؤسسات المصغرة FGAR

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373، مؤرخ في 2002/11/11، بهدف ضمان القروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية هاته المؤسسات ويتولى الصندوق مايلي

*التدخل لمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات التالية

- انشاء المؤسسات.

- تجديد التجهيزات.

- توسيع المؤسسات.

- تسير الموارد الموضوعية تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- إقرار أهليه المشاريع والضمانات المطلوبة.

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

- متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضمان الاستشارة والمساعدة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] صالح صالحي، المرجع سبق ذكره، ص3 .

– اعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية، وتدعيمها في اطار ضمان الاستثمار[1].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل رفعها

سنعرض في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المشاكل التي تعاني منها كما سنقوم باقتراح وتوصيات لحل هذه المشكلة.

المطلب الأول: أبرز تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معزل عن الظروف الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسيريها أن يأخذوا هاته الظروف بعين الاعتبار في استراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن حصر أهم التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في مايلي

1. ثورة المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه نظام يجمع البيانات من مصادر مختلفة ويحولها الى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، بحيث أصبحت هذه التقنية من متطلبات الأساسية في هذا العصر، وان عدم محاولة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه الى انخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية[2].

2. التطور التكنولوجي

يلعب مصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير، وفي حماية منافستهم وتحسين ارباحهم ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات أهمها.

3. التصدير

يلعب مصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير، وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات أهمها:

– الاستفادة من المزايا الضريبية.

[1] لهلة بو البرادعة. الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة ماجيستير في القانون. تخصص تنظيم اقتصادي. جامعة منتوري. قسنطينة. 2012. ص. 53-54.

[2] خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي سنة 2013. ص 25.

- فتح الأسواق إضافية.

- تحسين المنافسة.

- اتساع المنتجات والخدمات.

حيث يعتقد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الدول النامية، عن الانخراط في الأنشطة التصديرية اعتقادات خاطئة مفاده أن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على المزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع ذلك الى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصدير ومن أهمها:

- الروتين والبيروقراطية الإدارية.

- حواجز التجارة الخارجية.

صعوبات النقل.

- عدم توفر الكفاءات البشرية.

- عدم توفر الامتيازات المشجعة على التصدير.

- عدم التوفر على منتجات منافسة[1].

4. عالمية الجودة

لقد ترتب عن زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا الارتقاء بمستوى المبادلات العالمية الى نحو يضمن زيادة، جودة المنتجات، ولهذا أصبحت كلفة المؤسسات تسعى الى الحصول على شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي.

5. إجراءات الحد من التلوث

لقد أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، اذا أصبح الزاميا عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام، مواد غير ضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج[2].

6. رفع الكفاءة الإدارية والبشرية

ان هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير، وبما يتواجب مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

[1] خياري ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مشاكل التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الا أن هذا النوع من المؤسسات لايزال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وتحد من جعله منافسا عالميا، وفيمايلي سوف نذكر أهمها

1. مشكل العقار يعتبر مشكل العقار من أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك لأسباب التالية

*طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

*الرفض غير مبرر أحيانا للطلبات العقارية.

*اختلافات لاتزال قائمة بسبب أسعار التنازل.

*نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية والخاصة بتعويض المالكين الأصلين كانوا عمومين أو خواص.

*مشكلة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في الكثير من جهات الوطن.

*خضوع مسألة الأراضي الأكثر من وزارة الا أنها تتبع جهة إدارية واحدة.

*ضعف الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات، وأجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها[1].

2. الصعوبات الجبائية

ان أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انما يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب في دورة الاستغلالية العادية، كما يتميز النظام الجبائي الجزائري بعدم المرونة[2].

3. عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية

ان بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تطبع كل لمراحل البدء، من عملية إيداع الملف الاستثمار، وصولا الى الموافقة البنكية، مؤشر دقيق على أن الإدارة الجزائرية لاتزال غير مهيكلة لتوجيه اقتصاد مهيكل، أضف الى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي

[1] غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع أفاق الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص 6.

[2] المرجع نفسه. ص 8.

تشكل عوامل سلبية تؤدي الى انسحاب المؤسسات وخاصة الصغيرة، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا المستوى بل يتعداه الى أشكال أخرى يتعلق بعدم استقرار النصوص التنظيمية التي تحكم سير المؤسسات[1].

4. صعوبات التمويل وضعف الجهاز المصرفي

ان مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء تعلق الأمر بتمويل دوره استغلالها أو التمويل استثماراتها تشكل أحد العوامل السلبية المؤسسة الخاصة أمام غياب بنوك متخصصة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات، والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض البنوك على الشباب كتقديم ضمانات كبيرة، ويضاف الى ما سبق ضعف الجهاز المالي، والبنكي الجزائري، فعلى سبيل المثال نجد أن واقع البنوك الجزائرية يظهر ضعفا وعدم مرونة فيها يخص المعالجة المصرفية لملفات وطلبات القروض، حيث نجد أن البنك في الجزائر يستغرق وقتا بمعدل سنة قبل أن يمنح القرض، وفي المقابل نجدد أن الامر يستغرق من 3 الى 4 أشهر في كل من تونس والمغرب [2].

5. مشاكل أخرى مختلفة

بالإضافة الى المشاكل السابقة هناك مشاكل أخرى متعددة منها

* مشاكل البنية التحتية، حيث لاتزال شبكة الطرقات ضعيفة، كما توجد الكثير من المناطق شبه منعزلة وخاصة في الجنوب الجزائري.

*مشكلة إيصال الكهرباء والمياه والاتصالات، وارتفاع أسعارها بصفة مستمرة.

*التأخر في تطبيق عملية خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية مما أثر سلبا على تقوية بورصة القيم المنقولة.

هاته المشاكل، والمشاكل أخرى، ستدفع من دون شك بالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر الى التحول الى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في إخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء إذا لم تبذل السلطات العمومية المجهودات الازمة لإنقاذه قبل فوات الأوان.

[1] بن صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر. 2008، ص 14.
[2] طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري قسنطينة 2011. ص 117.

المطلب الثالث: متطلبات إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن ترتيب متطلبات انتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ثلاثة مجموعات كما يلي.

1. متطلبات قانونية

-تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، والتي تعمل في قطاعات التكنولوجيا المتطورة خصوصا.

-تخفيض العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية وتشجيع الاستثمار.

-تكييف القوانين والتنظيمات السارية العمل مع طبيعة المؤسسات الصغيرة المتوسطة[1].

-ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكوين روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. متطلبات تنظيمية

-محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بطرق تسييرها حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها، عمومية والخاصة الى تطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى هاته المؤسسات.

-خلق مناخ نظيف ومناسب (سياسيا. اقتصاديا. قانونيا. واجتماعيا)، لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الاستثمار فيها.

الرقابة وتشمل. الرقابة المالية الاحتفاظ بسجلات جيدة الرقابة على مخزون الرقابة على الانتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الفعالة.

-ترقية عمليات تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقديم حلول للمشاكل التكنولوجية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تهيئة محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن المؤسسات الصغيرة المتوسطة الدعم، الضروري لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.

– ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها[2].

[1] هواري برمقران، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية. تخصص اقتصاد نقدي مالي. جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان. 2016. ص 107.

[2] هواري برمدران. المرجع ذكر سبق. ص 108.

3. متطلبات تمويلية

- تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث طرق تمويلية عصرية.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجها، وتحسين الأداء البنكي في معالجة ملفاتها.

- انشاء فروع أو فتح شبابيك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك العمومية.

- تحفيز البنوك الخاصة ومساعدتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة

يمكن القول أنه لا يوجد مفهوم موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتباطها بجملة من المؤشرات والمعايير وكذا التوجهات والسياسات المنتهجة من قبل الأنظمة الاقتصادية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، مما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها تكون محل اهتمام صناع القرار، كما أن تعدد خصائصها ومميزاتها تجعلها الأخيرة مكملة لنشاط المؤسسات الكبرى لأنها تسد نقاط الفراغ التي لا يمكن لهاته المؤسسات ملأها في النظام الاقتصادي ككل، وعلى الرغم من هذه المميزات التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنفذ الأول للنهوض بالقطاع الاقتصادي، الا أنها تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر على نشاطها واستمراريتها. لذا وجب على السلطات العمومية العمل على تحسين أداء هذه المؤسسات والوقع منه.

الفصل الثاني: الإطار النظري التنمية المحلية

تمهيد

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية على صعيد الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث حظيت باهتمام مخططي السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والمحلية فهي تؤدي دورا رياديا في انتاج الثورة وتعتبر فضاء حيويا يخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثرا، تترك فراغ حيث أنها تساهم في الدخل، الوطني بالإضافة الى مساهمتها في القضاء على مشكلة البطالة، ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية، لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث أساسية، تناولنا في المبحث الأول ماهي التنمية الاقتصادية، وقنا في المبحث الثاني بتسليط الضوء على التنمية المحلية، وتطرقنا في المبحث الثالث الى البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها وكذلك أهميتها وأهدافها كما سنتطرق أيضا الى مؤشراتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها.

1.مفهوم التنمية الاقتصادية هناك مفاهيم عديدة للتنمية الاقتصادية

* التنمية الاقتصادية هي عبارة أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية الى أخرى جديدة، بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة اقتصاد الزراعي الى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاري الى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

* كما تعرف أيضا أنها العملية الهادفة الى تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثير إيجابيا، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة.

* تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سعي المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية، للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديدا في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي، المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة ومن هنا نستنتج بأن:

التنمية الاقتصادية هي عملية بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي.

2. خصائص التنمية الاقتصادية تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص ونذكر منها مايلي

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف الى الوصول لمعدل النمو الاقتصادي المطلوب.

- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي وتطويرهما.

-الاعتماد على الجهود الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار.

- الحرص على استغلال الموارد والامكانيات المعززة لدور الصناعة والزراعة والتجارة المحلية حسب ما يطالبه الواقع الاقتصادي من استخدام للوسائل والأدوات التي تنتج نمو من كافة أنواع الاعمال.

- الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة، فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانيات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهما: الأبحاث والتعليم.

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها

سنعرض فيمايلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

1. أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية.

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد الحصول القطر المختلف على استقلال السياسي لا يترب عليه انقضاء حالة التبعية هذه، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعدا استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدرجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب احداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في دول استغلالا صحيحا[1].

الى جانب ما سبق فان التنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على مستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات الأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[2].

2. أهداف التنمية الاقتصادية.

تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي

1.2. زيادة الدخل القومي

وهذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث أنها تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزيز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

[1] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي "دراسة الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص117.116.

[2] على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليين الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص14.

2.2. استثمار الموارد الطبيعية

يسعى هذا الهدف الى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول وهذا عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم الإنتاج، والخدمات العامة.

3.2. دعم رؤوس الأموال

يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال التي تعاني ضعفا، بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات في البنك المركزي، والبنوك التجارية والمشتملة على الأموال بصفتها العادية أو الأوراق المالية كالسندات.

4.2. الاهتمام بالتبادل التجاري

هذا الهدف خاص بتنمية التجارة ويهتم بمتابعة الصادرات والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول.

5.2. معالجة الفساد الإداري

وذلك عن طريق الاهتمام بوضع قوانين التشريعات، تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي، وتعزيز نموه وازدهار في كافة المجالات.

6.2. إدارة الديون الخارجية: يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها.

من خلال هذه المطلب سوف نعرض عناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها.

1. عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، ونذكر منها مايلي

1.1. تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم راس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق تراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفير حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

حيث يكمن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على انتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو[1].

2.1. الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو الموارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وحده الانسان في البيئة الطبيعية التي ربما يستغلها لمنفعته"، وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خدمات المعادن مصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين راس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائض[2].

3.1. الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام في انتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك، ان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويأتي ذلك من أن الانسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الانسان غاية التنمية، فان الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الانسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الانسان وسيلة التنمية فيأتي من عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور الحصول التنمية بدون الاعتماد على الانسان كمهم ومنفذ لها.

4.1. التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة مأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على انتاج السلع والخدمات، اذا أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل وللإدارة[3].

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط1، 2007. ص 134.

[2] محمد صالح التركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 54.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

2. مؤشرات التنمية الاقتصادية

يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة من أهم المؤشرات الاقتصادية في قياس التنمية كما يقدمانه من تصوير دقيق للقيم الاقتصادية

1.2.الناتج المحلي الإجمالي والقومي

يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي والقومي الإجمالي من المؤشرات والمقاييس الاقتصادية الشائعة لتقييم وقياس حجم الاقتصاد أي دولة، ومن خلال المقارنة بين هذه المؤشرات خلال فترة زمنية سابقة نستطيع أن نحدد ما إذا كان هناك نمو أو انكماش في اقتصاد دولة ما.

أ. الناتج المحلي الاجمالي

هو عبارة عن اجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة) كل شيء يتم انتاجه داخل الدولة يتم احتسابه بغض النظر عن جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمات، يعتبر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي علامة اقتصادية إيجابية وقوية على نمو اقتصاد الدول لأن زيادة قيمة السلع والخدمات يعكس ارتفاع في مستوى التوظيف وزيادة العمالة وزيادة الدخل[1].

ب. الناتج القومي الاجمالي

يقيس الناتج القومي الإجمالي قيمة السلعة والخدمات المنتجة داخل الدولة ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمة فالناتج القومي، الإجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات للشركات المحلية داخل حدود الدول الأخرى. في مقابل ذلك فانه لا تتضمن قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة ولكن من قبل الشركات الأجنبية.

2.2.القيمة الاقتصادية المضافة

القيمة الاقتصادية المضافة هو مصطلح تم وضعه كعلامة تجارية للمؤسسة، وتعرف بأنها

هي الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة جميع أنواع رأس المال المستعمل.

[1] أسيا طاهر، نادية سدراتي "دور المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية وتطوير الاستثمار"، مذكرة ماستر في اقتصاد وتسير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، 2012. 2013.ص 28.

أ.كيفية حسابها

لحساب القيمة الاقتصادية المضافة، تحتاج الى حساب المال المستثمر في الشركة لتحقيق هذا الربح، بعد أن تستخرج الربح الصافي للشركة ، وهو ربح مخصوم منه الضرائب، وهي كالتالي[1]:

تكلفة رأس المال = نسبة تكلفة رأس المال المستعمل **X** رأس المال.

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح الصافي – تكلفة رأس المال.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

لقد أثبت العديد من الدراسات العلمية والتطبيقية ضرورة التركيز على محلية النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية، وذلك باعتبارها الوسيلة الهامة لتخطي التخلف ونقل السلطة من المستوى المركزي الى مستوى المجتمعات المحلية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول ابراز المفاهيم الأساسية والتنمية المحلية والعناصر المحددة لها، وكذا مؤشراتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ومكوناتها. من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى مفهوم التنمية المحلية وعناصرها.

1. مفهوم التنمية المحلية

تشير العديد والمؤلفات الى أن التنمية المحلية هي الخطط والإجراءات والتدابير التي تغير في هيكل الحياة ونمطها في أسلوب التسيير المجتمع محليا، بصفة مستمرة من أجل اشباع الحاجات والمطالب المتعددة الأفراد المجتمع، ويختلف مفهوم التنمية بتعدد التوجهات والخصائص الاجتماعية، والرقعة الجغرافية لكل مجتمع وعليه يمكن أن يحدد مفهوم التنمية المحلية من عدة وجهات نظر ندرجها فيمايلي

1.1. من وجهة النظر اجتماعية

بالنسبة للأخصائيين الاجتماعين، تعتبر التنمية المحلية على أنها استراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن بزيادة قدرات وامكانيات أفراده من خلال عملية في كافة مراحل العمل، كما يرى أخرون تنمية المجتمع محليا تعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها[2].

[1] أسيا طاهر، نادية سدراتي، مرجع سبق ذكره. ص 30.

[2] رجراج الزوهير. التنمية المحلية في الجزائر. واقع وأفاق. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر 03. 2012.2013. ص 35.

2.1. من وجهة نظر الموقع الجغرافي (الجيوغرافي)

تعتقد وجهة النظر هذه على مكونات التنمية المحلية للمجتمع، من حيث مفهوم المجتمع باعتبار أنه يشير الى منطقة جغرافية معينة ومحددة تؤثر تأثيرا مباشرا في الأهداف والأبعاد التي تحاول التنمية تحقيقها، ولهذا تعرف التنمية استنادا الى هذا المدخل على أنها تلك المجهودات الممارسة بواسطة مهنين بجانب المواطنين للمساعدة الذاتية، وتنمية القيادات الشعبية وتطوير انشاء منظمات اجتماعية جديدة[1].

3.1. من وجهة نظر السياسة

يعرف المهتمون بالعلوم السياسية التنمية المحلية، على أنها التغيير الذي بواسطته يمكن وضع عتبة واحدة لمستويات المعيشة، لا ينبغي أن يكون أقل من هذا الحد، باعتباره حقا من حقوق المواطنين تلتزم به الدولة، تعززه وتحسن استخدامه وفقا الإمكانيات المتاحة، وباشتراك أفراد المجتمع ذاتيا حتى يتم سد جميع الاختلالات والتغيرات المعرقلة للتنمية على مستوى المحلي، ومنه على المستوى القومي.

4.1. من وجهة نظر اقتصادية

ينطوي المفهوم الاقتصادي للتنمية المحلية على المدخل وهيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد من حيث الكمية التي يحصلون عليها في المتوسط من جهة ومن حيث النوعية والهيكل من جهة أخرى، ووفقا لهذا التعريف فان التنمية المحلية تتضمن بعدين هما[2].

*حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة.

* حدوث تحسن في توزيع الدخل الصالح الطبقة الفقيرة.

وبناء على هذا، نستنتج بأن مفهوم التنمية المحلية وفقا لوجهة النظر الاقتصادية هو ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن والعلاج وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

وما سبق من وجهات نظرا، يمكن تحديد مفهوم التنمية المحلية على أنه الجهد المشترك بين الجهود المحلية الذاتية (البلديات، الدوائر، الولايات أو المحافظات) والجهود الحكومية (الوزارات ومختلف الهياكل الحكومية الأخرى)، والمشاركة الشعبية عن طريق مجموعة العمليات والبرامج لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين محليا، وادماج هذه البرامج أو العمليات في برنامج التنمية الشاملة لتكون فعالة على دفع عجلة التقدم والنمو على المستوى الوطني.

[1] رجراج الزوهير. المرجع سبق ذكره. ص37.

[2] Collectif- recherche ecomomques et sociales.(ecomomie de developpemeatt document ramcaise. Paris. .1997

2. عناصر التنمية المحلية

ان تنمية المجتمع تتم من أجل أفراده ومن خلال توظيف امكانيتهم وقدراتهم، والاستفادة من برنامج التنمية، ضروري أن يشارك الأفراد فيها، ولهذا تعتبر المشاركة من أهم الركائز التي يعتمد عليها نجاح برنامج التنمية المحلية، ولعل المشاكل التي تعاني منها التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة المجتمعات لها وعدم مشاركتهم أو اشراكهم في تقرير المصير واتخاذ القرار فيها يخص البرامج التنموية، وانطلاق من هذه الخلفية، واستخلاص ركائز التنمية المحلية فيها يلي.

- اشراك الأعضاء المجتمع المحلي في تفكير ووضع البرامج التنموية عن طريق التطبيق مبدأ الديمقراطية للوصول الى قناعة تامة بضرورة اكتساب مهارات عمل تؤهلهم لتطبيق أساليب جديدة من العادات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تمكنهم من تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي وكسب الثقة في السلطات المحلية ونجاح المشروعات والبرامج.

1.2. الموارد المحلية

لكي تحقق التنمية المحلية أهدافها فلا بد أن تتوفر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي، فكلما استطاعت المحليات تعبئة المزيد من الموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية.

2.2. الوصول الى نتائج ملموسة للمجتمع

وتعني الإسراع في تنفيذ برامج تتضمن تحقيق الحاجات الضرورية الاجتماعية والخدماتية للمجتمع المحلي للإسكان الخدمات الصحية، قنوات الصرف صحي، المياه الصالحة للشرب، تعبيد الطرقات وغيرها من الحاجات اليومية القائمة.

غير أن الوصول الى تحقيق الفعلي لذلك يمكن في الاعتماد على عناصر أخرى لا تقل أهمية يمكن ذكرها فيمايلي[1]

3.2. التغير الهيكلي

يقصد بالتغير الهيكلي ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن أدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، حيث يتطلب هذا النوع من التغيير حدوث تحويل كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

[1] رحراح الزوهير: التنمية المحلية في الجزائر واقع، افاق، أطروحة الدكتورة في الحلو، الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وتجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2013، ص 34.

4.2. الاستراتيجية الملائمة

ويقصد بها الإطار العام والخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن الخطة التي تعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف[1].

ان نجاح الاستراتيجية وتوافقها داخل المجتمع يتوقف على عدة اعتبارات يمكن أن نلخصها فيما يلي

- الأخذ بالاعتبار عند وضع الاستراتيجية لظروف المجتمع ولدرجة تقدمه.

- نوع الاستعمار، ومخالفته، والفترة الزمنية للحصول على الاستقلال.

- طبيعة نظام الحكم السائد في البلد بعد تحرره ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل جهازه الحكومي.

- طبيعة النظام الاقتصادي المطبق.

- حجم المناطق الريفية والحضرية وتركيبة سكان المجتمع من حيث المستوى الثقافي، التعليمي، الصحي، القيم، العادات والتقاليد.

5.2. العمل بدفع قوي ووضع أساس لمستقبل مستدام

يقصد بالدفع القوي وضع برامج ومشروعات بمقتضاها يتم الخرج بشكل سريع من حالة الركود باعتبار أن الحكومات هي المسؤولة بشكل كبير على احداث التغير السريع، وهي المسؤولة عن ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة للأفراد.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المحلية

ان التنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، ويتضح ذلك فيمايلي

1. المؤشرات الاقتصادية وتتمثل فيمايلي

1.1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

اذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان، فان الدولة تكون قد حققت نموا اقتصاديا والعكس صحيح[2].

[1] المرجع سبق ذكره، ص35.

[2] بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف. المسيلة. سنة 2008. 2019.ص 35.

2.1. الفقر

يتم اللجوء الى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فان ذلك يعد مؤشرا على نجاح التنمية، اما إذا زاد عدد الفقراء فان ذلك يعد مؤشرا على فشل التنمية[1].

2. لمؤشرات الاجتماعية

1.2. عدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر والذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة أو قصيرة، وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع، فلكلما قلت نسبة الأمية في الدولة ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية على غرار فرنسا بريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها 1%[2].

2.2. عدد السكان لكل طبية

يدل هذا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل ذلك على تحسين إمكانية الحصول على العلاج المناسب.

3.2. معدل النمو السنوي للسكان

اذا زاد معدل النمو السكاني عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدفها كما هو حال في معظم الدول النامية، واما اذا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها[3].

4.2. أمد الحياة

ويقصد به العمر المتوقع للفرد عند ولادته، فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد دليل على ارتفاع مستوى التنمية وخاصة في مجالي الغذاء والصحة. فمثلا يصل أمد الحياة عدد الأطباء في اليابان الى 82 سنة[4].

---

[1] المرجع نفسه.ص 78.

[2] المرجع نفسه.ص74.

[3] . رحراج الزوهير. مرجع سبق ذكره. ص15.

[4] محمد الطاهر عزيز. اليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم الحقوق. جامعة ورقلة 2019. ص 40.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

هناك 3 أبعاد محلية للتنمية المحلية البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ونوجزها فيمايلي

1. البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من لأجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة الى ذلك، يمكن لها ندمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي وهذا تحقق التنمية المحلية البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو التوزيع الى الأقاليم الأخرى، كما تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من طرقات ومستشفيات.....الخ.

هذه الهياكل بالإضافة الى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

2. البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الفرد يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال اشراك الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنه أن يمدح كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنه أن يقدم مجتمعا يتصف بالنيل وينبذ الجريمة ويحب وطنه ومنطقته، وهناك ميادين أخرى تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي كالتعليم والصحة، والامن .....الخ، فكل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا[2].

[1] أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، محاضرة. مجلة البحوث. والدارسات العلمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011. ص7.

[2] أحمد غربي، مرجع سابق، ص 08.

3. البعد البيئي

على إثر تدهور الوضع البيئي على مستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر، وما الى ذلك من مشاكل بيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة الى دمج البعد البيئي في التخطيط الانتمائي لدول العالم، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية في ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، من أهدافه الرئيسية الدعوة الى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر وضع استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

فمن أسس الاقتصاد التقليدي أن ناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على مستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار الى مشكلتين:

مشكلة الأثار البيئية ومشكلة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك والاستنزاف، أما تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي الى تدهور النظام البيئي كما يمكن الجزم بأن التنمية المحلية محيرة على مراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

المبحث الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المحلية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي تتمتع بها، والدور البارز الذي تؤديه في البناء الاقتصادي من خلال توفير مناصب شغل، وتحقيق القيمة المضافة بالإضافة الى زيادة الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، ومن أكبر المساهمين في خلق فرص تشغيل وهذه النتيجة:

- اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمهن والحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة الارتفاع ثمنها.

- تعتبر أكثر قدرة على امتصاص العاملة الانخفاض تكلفة خلق فرص عمل.

- توفر فرص التوظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم الى العمل الحر.

- وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص.

ولا شك أن التطوير المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب شغل، أي أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي تخفيف الضغط الاجتماعي.

وتجدر الإشارة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الاحصائيات الرسمية، لأعداد المبينة في الجدول التالي.

*حيث بين الجول الموالي رقم (01) أدناه تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2018).

الجدول رقم (1.2) تطوير تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2010 الى نهاية السداسي الأول 2018).

السنة	مناصب الشغل
2010	1625686
2011	1724197
2012	1776461
2013	201892
2014	2157232
2015	2238233
2016	2487914
2017	2601958
2018	2690246

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد أمين وليد، فلاحي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف لبحوث والدارسات، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 219.

- يلاحظ من الجدول زيادة مستمرة في عدد المناصب الشغل، التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة (2010 – 2018) راجع الى نمو تلك المؤسسات وبالأخص في قطاع الخاص، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل من 1625686 منصب في سنة 2010 الى 2690246 منصب سنة 2018.

ويساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل مقارنة بالقطاع العام وهذا نظرا لانخفاض عدد المؤسسات المكونة هذا القطاع الأخير وقيامه بتسريح العمالية.

المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

سنتناول في هذا المطلب عنصرين أساسين هما مفهوم الناتج الداخلي الخام وكذا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج الداخلي الخام.

1.تعريف الناتج الخام الداخلي

يعرف الناتج الخام الداخلي على أنه عبارة عن مجموعة قيمة السلع والخدمات النهائية بأسعار السوق والمنتجة في اقتصاد معين، من خلال مدة محددة بغض النظر عن جنسية المالك لعناصر الإنتاج.

ان الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمة أربعة قطاعات اقتصادية في البلاد وهي:

قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة حيث تساهم هذه المؤسسات بأكبر نسبة في الناتج الداخلي الخام[1].

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2.2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2004 – 2015).

السنة	الناتج الداخلي	السنة	الناتج الداخلي
2004	2745.4	2010	5509.21
2005	3015.5	2011	6060.8
2006	3444.11	2012	6060.4
2007	3903.63	2013	7634.43
2008	4237.92	2014	8092.49
2009	4978.82	2015	8658.96

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد أمين وليد، فلاحي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف لبحوث والدارسات، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص221.

[1] محمد عبد المؤمن، تحليل الاقتصاد الكلي، مجلة المدرسة الوطنية الإدارة، العدد الثاني، 2012، ص 15.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة لمضافة باختلاف طبيعتها القانونية ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية.

ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سيتم الاعتماد فيها على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي ينتمي اليه. ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالجزائر في القيمة المضافة حسب الجدول التالي.

1. مفهوم القيمة المضافة

القيمية المضافة تجاريا أوفى مجال الأعمال هي الفرق بين سعر البيع وتكلفة الإنتاج، أما اقتصاديا فهي مجموع ربح الوحدة وتكلفة استهلاك الوحدة.

تكلفة وحدة العمل هي القيمة المضافة، وهي تعطي حوافز تنافسية للشركات ذات المنتجات الأكثر تكلفة، والمستهلك لا يركز على المنتج بقدر ما سيفعله المنتج بقدر ما سيفعله المنتج له.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

يبين الجدول رقم (3.2) الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة خلال الفترة (2006 – 2016)

الوحدة الدينار الجزائري.

السنة	القيمة المضافة
2006	3007.54
2007	3406.93
2008	3782.06
2009	4386.55
2010	4791.32
2011	5423.43
2012	6141.75
2013	7138.24
2014	7838.34
2015	8577.34
2016	99943.92

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد أمين وليد، فلاحي نظيرة، الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها، مجلة ميلاف لبحوث والدارسات، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 223.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد مستمر، حيث بلغت قيمتنا 3007.54 مليار دج، في سنة 2006، لتبلغ 9943.92 مليار دج في سنة 2016، أي بزيادة فاقت 3 أضعاف المبلغ الأصلي، وهذا راجع الى النمو الملحوظ لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وتشجيع الجزائر لهذا النوع من الاستثمارات من خلال انشاء هيئات لدعمها وتطويرها.

خلاصة

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية المحلية، وأحد الدعائم الرئيسة للنهوض الاقتصادي، كما أن التجربة الجزائرية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامة جدا، أين تبين لنا كيف ساهمة في الناتج الداخلي

الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل، كما يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خطوة الانتقال بها الى مستوى يتميز بالكفاءة والمردودية، بهدف تمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية وتعزيز قدراتها التنافسية.

الفصل الثالث: دراسة حالة CNAC الطارف

تمهيد:

من أجل انشاء مؤسسة مصغرة يفترض على أصحاب المشاريع أن يكونوا على دراية بطريقة التمويل المنتهجة، من أجل تحقيق أفكارهم وتجسيد كفاءتهم الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات وهياكل الدعم المالية تقديم العديد من الخدمات الامتيازات المالية الاجبائية لأصحاب المشاريع، لتحسين قدراتهم التنافسية ومن أهم هذه الهياكل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC حيث سيتم التعرف عليه عن قرب على مستوى ولاية الطارف، من خلال ابراز كيفية مساهمته في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

خصص هذا المبحث للتعرف على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية الطارف بشكل أكثر تفصيلا من عدة نواحي كالمساعدات المالية والامتيازات الجبائية التي تمنحها لصاحب المشروع، نمط التمويل وكذا أبرز المهام والأهداف وغيرها.

المطلب الأول: تقديم CNAC لولاية الطارف

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم الوكالات التي خصصتها السلطات العمومية في الجزائر للإنشاء مؤسسات مصغرة، وذلك بهدف ادماج فئات شبانيه في الحياة العلمية، الا أنه يبقى الهدف الأساسي هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إزالة العوائق وخاصة التمويلية التي تعترضها في مرحلة الانشاء[1].

1.تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

أنشئت مديرية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف بناء على قرار الصادر بتاريخ 06 افريل 1996 مقرها ولاية الطارف، وهي هيئة تعمل على استجابة احتياجات البطالين واستقبال ومرافقة تمويل ودعم البطالين أصحاب المشاريع المصغرة بالمنطقة.

2. شروط الالتحاق بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

بغرض تلبية تطلعات فئة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و50سنة الراغبين في احداث نشاطاتهم أو توسيعها، يعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ادناه امتيازات (سيتم التطرق اليها في مطلب أخر) وعدة شروط للالتحاق متمثلة في:

* عمر يتراوح بين 30 و50سنة.

* الجنسية الجزائرية.

* عدم شغل منصب عمل مدفوع الأجر أثناء تقديم الطلب للاستفادة من الدعم.

* التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل أو مستفيد من آداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

* التمتع بمؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

* القدرة على المساهمة في تمويل المشروع.

* عدم ممارسة أي نشاط للحساب الخص.

* عدم الاستفادة من أجهزة دعم الدولة في مجال أحداث النشاط.

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 12:30 /05/08 /2022.WWW.CNAC dz.

3. الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

لقد تم المصادقة على هيكل التنظيمي من طرف السلطات المعنية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لسنة 2022 وكان على النحو التالي. **الشكل رقم (1.3) الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.**

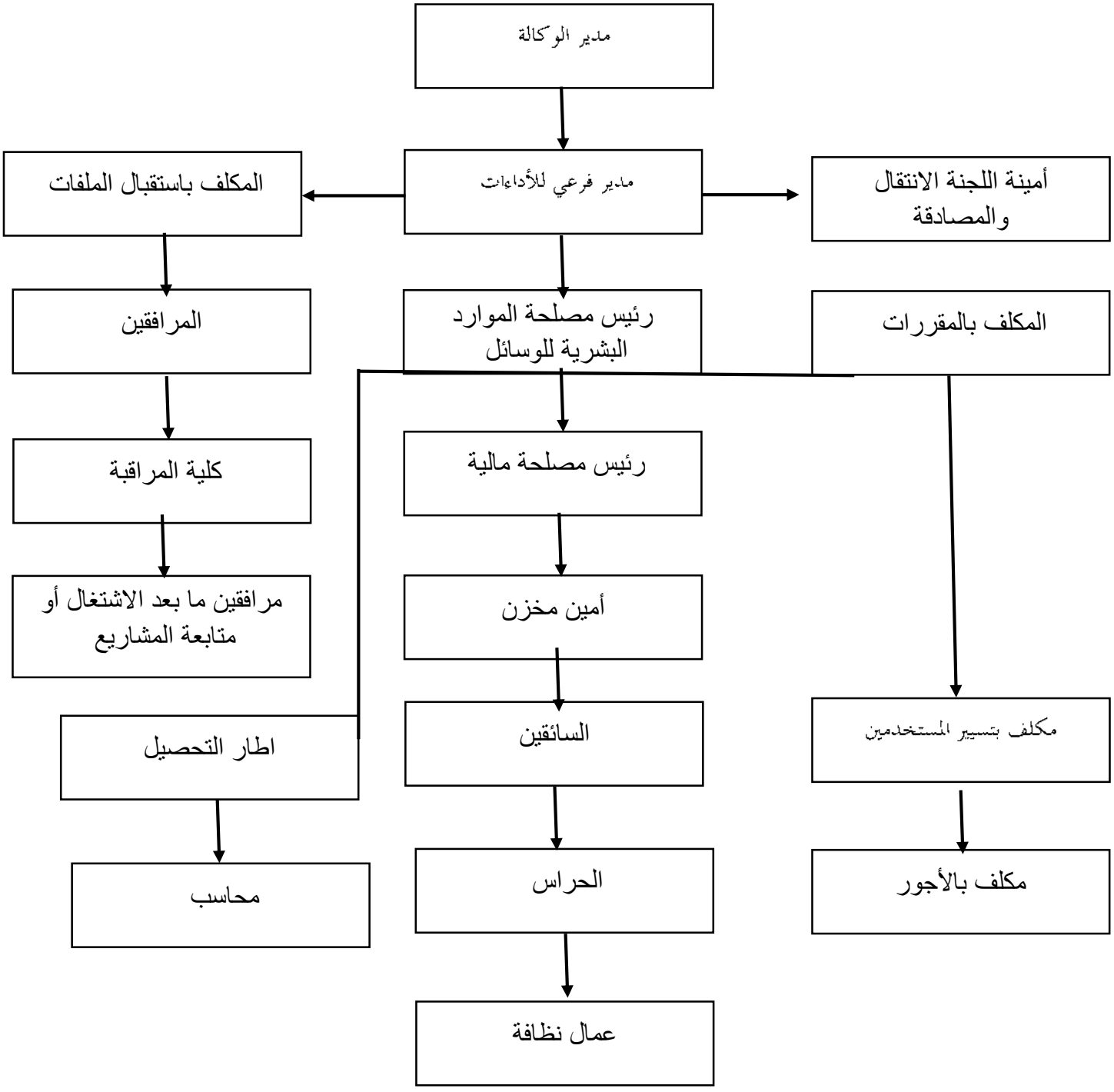

المصدر: وثيقة مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

المطلب الثاني: مهام الصندوق وأهدافه

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عدة مهام وأهداف يتم التطرق اليها فيمايلي

1. مهام الصندوق

يسير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة (03) أجهزة

- التأمين عن البطالة وإعادة ادماج المهني عبر إجراءات احتياطية نشيطة.

- دعم احداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.

- اجراء تحفيز ودعم وترقية الشغل (06.21).

. يغطي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " البطالة الإدارية" المترتبة عن أسباب اقتصادية ويسير الاداءات المخصصة في هذا المجال.

- يعد جهاز التأمين عن البطالة بمثابة استجابة وجيهة لوضعية البطالة الناجمة بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية حيث يقوم الصندوق الوطني التأمين عن البطالة بتسديد تعويض شهري لفائدة مستفيدين مع ضمان لهم تغطية اجتماعية وطبية.

. على غرار التعويض المخصص للمستفيدين، وبغض مساعدة البطالين على الادماج من جديد في سوق العمل، وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إجراءات إعادة نشيطة تسمح للبطالين بإيجاد فرص تشغيل جديدة. يتعلق الأمر ب:

* مساعدة نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل.

* دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.

* التكوين لإعادة تأهيل المستفيدين الذي يرمى الى رفع إمكانية تشغيل البطالين من خلال تحسين مهارتهم ورفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني:

. يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أيضا، حسب النظام التشريعي للتأمين عن البطالة، على تفادي الى وقوع بطالة لأسباب اقتصادية من خلال تطويره لنظام اقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يعرف بإجراء "دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات".

. يدعم الصندوق الوطني عن البطالة احداث النشاطات وتوسعيها من طرق البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين (30) و (50) سنة من خلال التوجيه المرافقة، التمويل والمتابعة.

. يشارك الصندوق للتأمين عن البطالة في سياسة دعم وترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة اشتراكات أو باب العمل فضلا عن تكوين ورشة واعانة التشغيل.

2. أهداف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ولاية الطارف.

تتمثل هذه الأهداف في:

- تقليص نسبة البطالة وأثرها الاجتماعية.
- ترقية الشغل عن طريق احداث وتوسيع نشاط الحاجيات والخدمات.
- تقويم ونشر ثقافة المقاولاتية.
- مساهمة فاعلة ومباشرة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: المساعدات المالية والامتيازات الجبائية في إطار جهاز احداث النشاطات وتوسيعها ونمط تمويلها.

يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية والمساعدات التالية:

1. المساعدات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة.

1.1.المساعدات المالية

الجدول رقم (1.3) المساعدات المالية

الاستثمارات	تقل عن خمسة (5) ملاين دج أو يساويها	يزيد عن خمسة (5) ملاين ويقل عن عشرة (10) ملاين دج أو يساويها
المساهمة الشخصية	%1	%2
قرض بدون فائدة ص.و.ت.ب.	%29	%28

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

* قرض بدون فائدة، ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

*قرض بدون فائدة إضافي، عند الاقتضاء.

*قرض بنكي بفوائده مخفضة بنسبة مائة (100%)

2.1. الامتيازات الجبائية

يستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التالية

أ. في مرحلة انجاز المشروع

- اعفاء من رسم تمويل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار احداث نشاط الصناعي.

- اعفاء من رسوم تسجيل العقود التأسيسية للشركات.

- تطبيق معدل مخفض للرسوم الجمركية بالنسبة للمعدات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ب. في مرحلة استغلال المشروع

- اعفاء من الرسم العقاري على البنايات وملحقاتها حسب موقع المشروع بدأ من تاريخ انجاز المشروع وحسب موقعه لمدة ثلاثة (3) 6 أو 10 سنوات.

- اعفاء تام من الضريبة الجزافية الوحيدة أو الخضوع للضريبة حسب النظام الأصلي للاستفادة بداء من تاريخ استغلال المشروع وحسب موقعه لمدة 3 أو 6 أو 10 سنوات.

- التجديد السنوي المقرر منح الامتيازات في مرحلة استغلال المشروع مرتبط بتسليم شهادة تحسين التزامات صاحب المشروع الجبائية وشبه الجبائية (الضرائب. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، الصندوق الوطني للعمال المدفوعة للأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية (قطاعات البناء والأشغال العمومية والري).

- تخفيض من ضريبة الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا الرسم المفروض على النشاط المهني عند انقضاء فترة الاعفاء طيلة السنوات الثلاثة الأولى الخاضعة للضرائب كالتالي:

* 70% خلال السنة الأولى من تاريخ فرض الضريبة.
* 50% خلال سنة الثانية من تاريخ فرض الضريبة
* 25% خلال السنة الثالثة من تاريخ فرض الضريبة.

2.نمط التمويل

يقوم الصندوق الوطني بتمويل المؤسسات بعدة أنماط تمويلية مختلفة وكذلك منح عدة امتيازات لاستقطاب وجذب الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريقه كمؤسسة داعمة تتمثل في:

1.2. التمويل ثلاثي الأطراف ويشمل.

- مساهمة مالية لصاحب المشروع.

- قرض بدون فائدة ممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100% مخصص لكافة قطاعات النشاط والشكل الموالي يعرض هيكل المالي للتمويل الثلاثي:

الشكل رقم (2.3) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

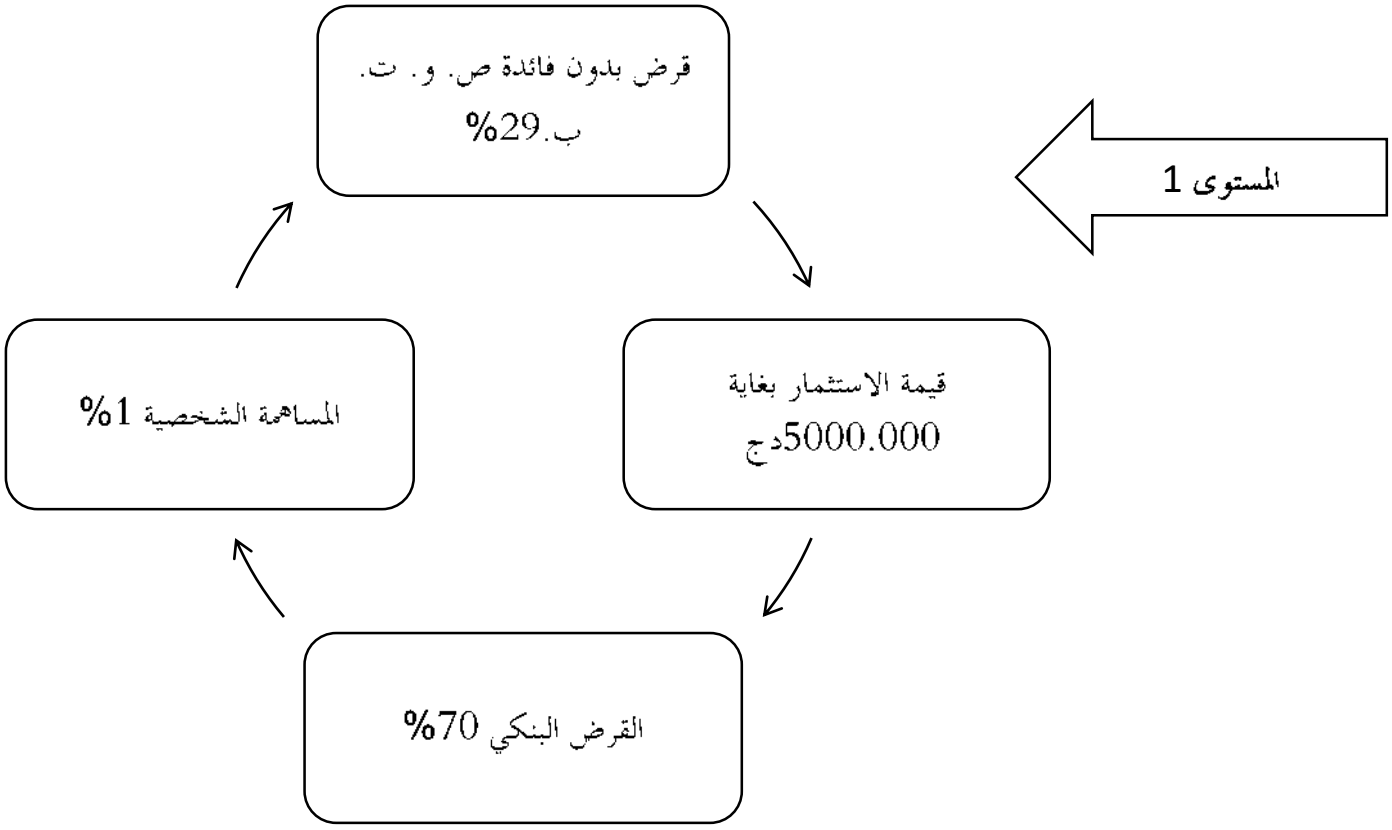

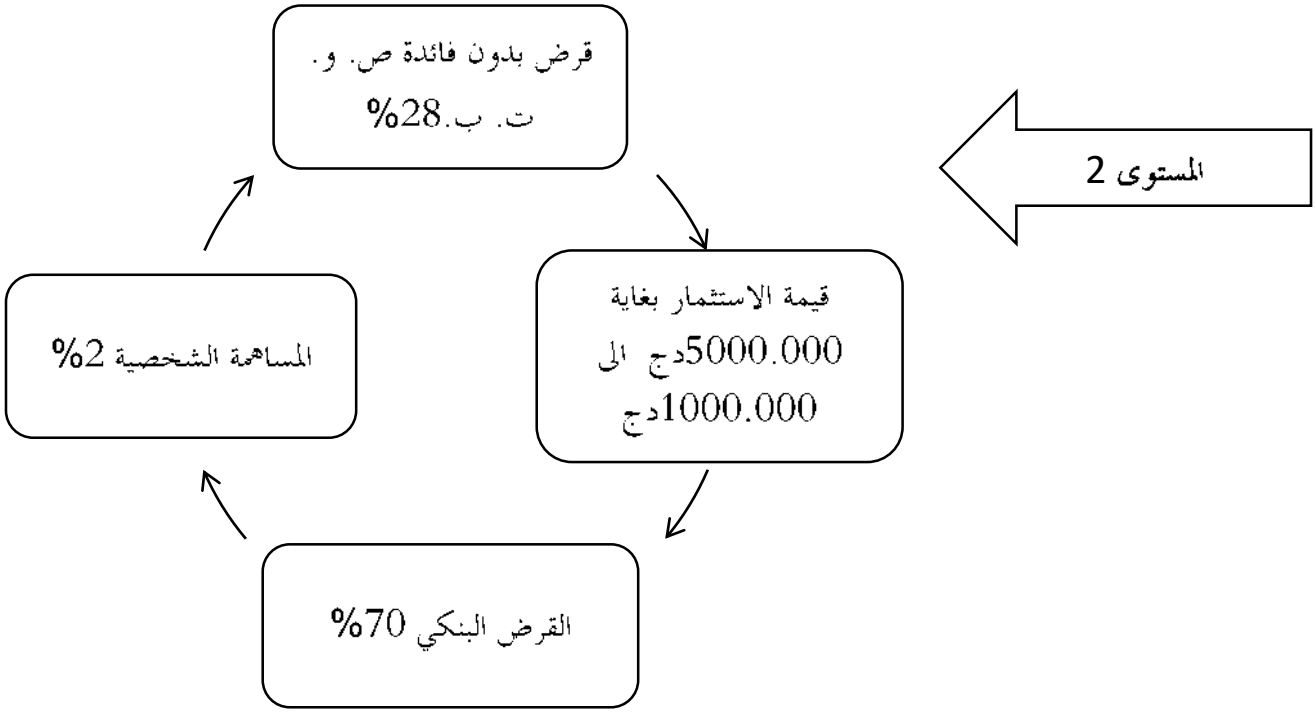

مصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من CNAC الطارف

2.2. التمويل الذاتي

يمكن للبطالين ذوي المشاريع احداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلية بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الامتيازات المقررة في اطار جهازنا (المراقبة وامتيازات جبائية).

المبحث الثاني: دور الصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا المبحث سيتم التطرق الى أهم الخطوات الواجب اتباعها لإحداث المؤسسة المصغرة والقروض لمكافئة الإضافية، كما سيتم التطرق الى دراسة وتقييم مختلف الاحصائيات والنتائج للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ولاية الطارف محل الدراسة للتقرب أكثر من الواقع المطبق.

المطلب الأول: الخطوات الواجب اتباعها للإحداث مؤسسة مصغرة

للإحداث المؤسسة المصغرة لابد من اتباع عدة خطوات يمكن ابرازها فيمايلي

1. تحسين الاعلام

وضع مختلف أدوات التحسيس والاعلام من خلال اللجوء الى الموقع الالكتروني الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو تنظيم دوريا أبواب مفتوحة تسمح لصاحب المشروع بإحداث نشاطه.

2. تكوين فكرة المشروع

ينبغي أن تكون فكرة المشروع نتيجة لدراسة وبحث ناجع حول فرص الاستثمار تتوافق مع مؤهلات صاحب المشروع المستقبلي (الدراسية / المهنية) وقدرته على تجسيدها في أرض الواقع.

3. لتسجيل الالكتروني الأولي المباشر

يتعين على صاحب المشروع التسجيل عن طريق الخدمة الالكترونية التي تسمح له ب:

- ملاء استمارة تحديد الهوية.

- رصد مباشر للطلب.

- ادراج طلب الموعد على مستوى الوكالة المعنية.

- طبع الاستمارات (الخاصة بالتحميل).

بعد مراجعة بيانات استمارة التسجيل الأولي المباشر "يتم الرد على طلبكم ومتابعته عبر حساب بريدكم الكتروني في الفضاء المخصص لهذا الغرض.

4. اعداد مشروع

خلال هذه المرحلة يتم اجراء مقابلات شخصية بين المرافق وصاحب المشروع لدراسة الجوانب المتعلقة ب:

* السوق.

* العناصر التقنية.

* العناصر المالية للمشروع.

تسمح هذه المسائل بإعداد دراسة تقنية اقتصادية للمشروع تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالهيكل الاستثماري.

5. عرض المشروع على لجنة الانتقاء الاعتماد والتمويل

في هذه المرحلة يتعين على صاحب المشروع عرض ملفه استثماري على اللجنة الانتقاء، الاعتماد والتمويل للدراسة:

* في حالة الاعتماد: إيداع ملف لدى البنك المعني للحصول على الإقرار البنكي.

* في الحالة التأجيل: رفع التحفظات المسجلة ومراجعة المشروع من طرف اللجنة.

* في حالة الرفض: إمكانية ادراج طعن في غضون (15 يوما) بعد تبليغ اللجنة بالرفض.

6. الإقرار البنكي وانشاء الإطار القانوني للمؤسسة المصغرة

* يودع الملف على مستوى البنك (التمويل الثلاثي) من طرف ممثل الصندوق للتأمين عن البطالة بغرض الحصول على الإقرار البنكي.

* فور التبليغ بالإقرار البنكي، ينبغي على صاحب المشروع المباشرة في انشاء الإطار القانوني لمؤسسة المصغرة.

7.تمويل المشروع

بعد انشاء الإطار القانوني للمؤسسة المصغرة واتمام جميع الإجراءات الإدارية يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشروع الاستثماري.

8. انجاز المشروع والدخول حيز الاستغلال

عقب تمويل الاستثمار، يتعين على صاحب المشروع اقتناء جميع التجهيزات أو المعدات محل تمويل المشروع التي تمكنه من بدء نشاطه.

المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC لولاية الطارف.

ان مدى قدرة الهيئات على الوصول الى عدد متزايد ومهم من الفئة المستهدفة (الشباب البطال) المراد أن يكونوا أصحاب المشاريع المصغرة هو أحد معايير تقديم أداء الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ذات الاحتياجات التمويلية، ولمعرفة مدى قدرة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على الوصول للشباب لدعم وتمويل انشاء مؤسساتهم، تم التحصيل على الاحصائيات التالية من طرف فرع ولاية الطارف.

1 حصيلة نشاط الصندوق لقد تم حصر الاحصائيات التي يتوفر عليها الصندوق من حيث مساهمة في تمويل المشاريع في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.3) توزيع المشاريع حسب عدد الملفات في إطار CNAC الطارف خلال خمسة سنوات الفارطة

السنوات	النسبة المئوية (%)	2017	(%)	2018	(%)	2019	(%)	2020	(%)	2021	المجموع
عدد الملفات المودعة	8.22	141	10.96	188	35.86	615	23.84	409	21.10	362	1715
عدد الملفات المقبولة على مستوى لجنة لمصادقة لتمويل	7.52	123	10.78	185	32.76	562	23.26	399	25.65	440	1715
عدد الملفات الممولة	6.36	66	11.28	117	22.17	230	27.67	287	32.49	337	1037

مصدر: احصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الطارف

الشكل رقم (3.3) توزيع المشاريع حسب عدد الملفات في إطار CNAC الطارف خلال خمسة سنوات الفارطة

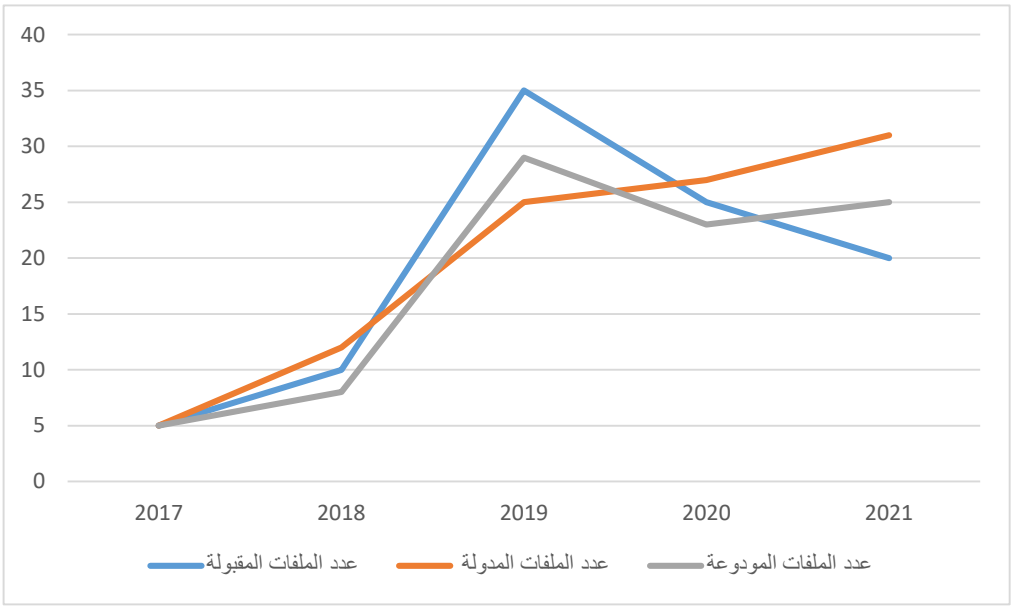

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC الطارف

من خلال الجدول ندعم ما سبق ذكره في تحاليل الجدول السابق بأن عدد الملفات المقبولة تتميز بتزايد مستمر وهذا ما يدل على اقبال الشباب على الاستفادة من المشاريع الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين إيداع الملفات، عن البطالة حيث في سنة 2017 كانت نسبة إيداع الملفات ضعيفة بلغة 8.22% بينما بلغت في سنة 2019 نسبة 35.86% وهذا راجع لسهولة والاستفادة من المشاريع وكذا الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في منح قروض، كما نلاحظ أيضا تراجع ملحوظ في السنوات 2020 – 2021 و هذا بسبب الوضع الذي تمر به البلاد في ظل جائحة كورونا.

أما بالنسبة للعدد الملفات المقبولة على مستوى الجنة المصادقة للتمويل هي أيضا تتميز بتزايد مستمر حيث بلغة في نسبة 7.52% في سنة 2017 بينما في سنة 2019 بلغت 32.76% وهذا راجع الى اقبال الكثير من الشباب البطال على إيداع ملفاتهم على مستوى الوكالة أما بالنسبة للسنتين الأخيرين 2020 و202 تراجعت كذلك نسبة تمويل الملفات بسبب الوضع الوبائي التي تمر به البلاد.

وفيما يخص عدد المشاريع الممولة نلاحظها في تزايد مستمر بغض النظر عنما تمر به البلاد في السنوات الأخيرة الا أنها بلغت ذروتها في سنة2021 حيث وصلت عدد الملفات المقبولة الى 32.49% بينما كانت 6.36% في سنة 2017.

1.1. حصيلة نشاط الصندوق حسب الجنس

لقد تم حصر احصائيات التي تساهم في تمويل المشاريع من حيث الجنس في الجدول التالي.

الجدول رقم (3.3) توزيع المشاريع من حيث عدد الملفات حسب الجنس في إطار CNAC الطارف

ا

العنوان / السنوات	عدد الملفات المودعة		عدد الملفات المقبولة على مستوى لجنة المصادقة		عدد الملفات الممولة	
الجنس	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
2017	128	13	117	12	54	12
2018	172	16	173	12	99	18
2019	555	60	505	57	187	43
2020	348	61	344	55	239	48
2021	311	51	375	65	252	85
المجموع	1514	201	1514	201	813	206
النسبة المئوية	%88.27	%11.73	%88.27	%11.73	%80.13	%19.87

المصدر: احصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الشكل رقم (4.3) عدد مشاريع الممولة حسب جنس في CNAC الطارف

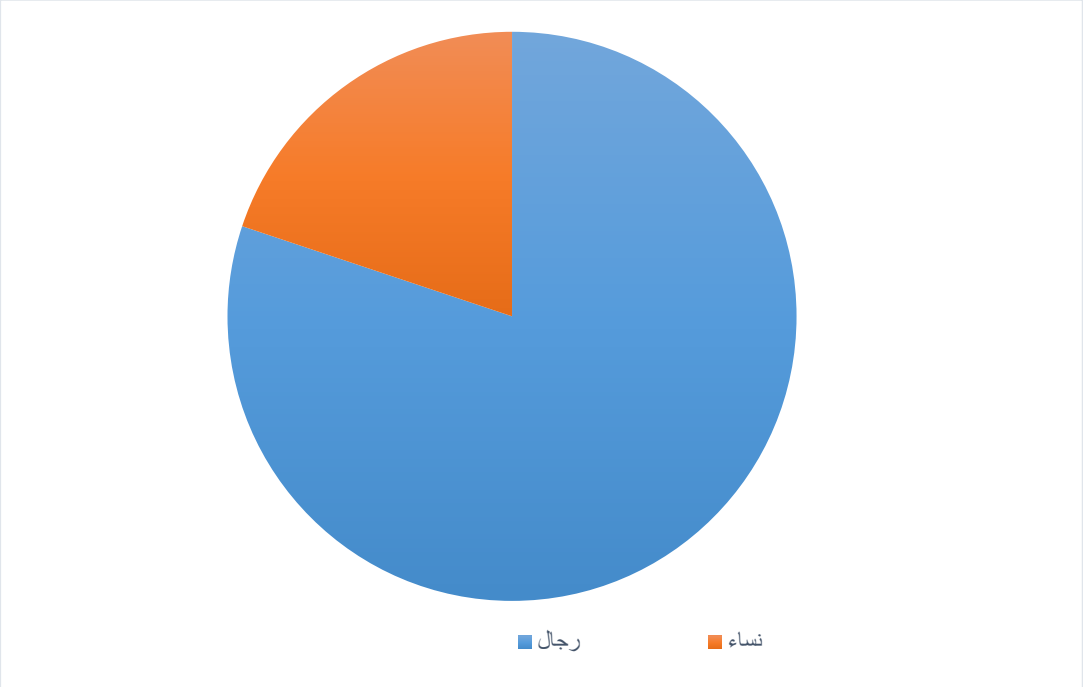

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات ووثائق مقدمة من CNAC الطارف

من خلال الشكل ندعم ما سبق ذكره في تحليل الجدول السابق بأن خدمات الصندوق تلائم أكثر فئة الرجال حيث تمثلت في 80% في كل من الملفات المدفوعة والمقبولة وكذا الممولة، بينما فئة النساء تمثل 19.87% من المشاريع الممولة.

المطلب الثالث: احصائيات حول نوع المشاريع الممولة من طرف CNAC لولاية الطارف.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى توزيع المشاريع حسب القطاعات الناشطة في ولاية الطارف وكذلك البنوك الممولة لهذه المشاريع.

1.توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC خلال الفترة (2017 ـــ 2021).

تم التركيز على 4 قطاعات رئيسة وهي: الخدمات والحرف – الصيد البحري – البناء والأشغال العمومية - المجال الصناعي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4.3) توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار CNAC طارف خلال فترة (2017 ــ 2021)

القطاعات / السنوات	الصيد البحري	البناء والأشغال العمومية	الخدمات والحرف	الصناعة
2017	34	03	25	04
2018	65	02	44	06
2019	86	06	131	07
2020	120	29	153	05
2021	115	04	194	24
المجموع	**420**	**24**	**547**	**46**

المصدر: احصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

من خلال الجدول السابق يتضح قطاع الخدمات والحرف هو الذي يحتل أكبر عدد من المشاريع الممولة وذلك حسب طبيعة الولاية، ثم يليه مباشرة قطاع الصيد البحري وهذا أيضا راجع لطول الشريط الساحلي الذي تتمتع به ولاية الطارف، بينما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الصناعة الاقبال عليها ضعيف من قبل المواطنين وهذا كون ولاية الطارف تتوفر على مقومات زراعية معتبرة تجعلها بيئة زراعية أكثر من كونها صناعية. بينما تنعكس التنمية المحلية الصناعية في ولاية الطارف بالإيجاب في حالة تفعيلها، من خلال فسح المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية، كما يجب أيضا حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الولاية.

2.1. توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس النشاط في إطار CNAC خلال الفترة (2017 ـــ 2021).

الجدول رقم (5.3) يمثل توزيع المشاريع حسب الجنس خلال فترة (2017 - 2021)

النشاط / السنوات	الصيد البحري		الخدمات والحرف		البناء والاشغال العمومية		الصناعة	
الجنس	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
2017	30	4	23	02	03	00	03	01
2018	60	5	32	12	01	01	06	00
2019	75	11	106	25	04	02	03	04
2020	105	15	123	30	07	02	04	01
2021	97	18	142	52	03	01	12	12

المصدر احصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة الرجال هي أكثر استفادة من عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في جميع القطاعات (الصيد البحري – الخدمات والحرف – البناء والاشغال العمومية – الصناعة)، بينما نسبة استفادة النساء من المشاريع الممولة ضعيفة في كل القطاعات وهذا راجع الى أن خدمات الصندوق الوطني تلائم أكثر فيئة الرجال.

2. البنوك الممولة للمشاريع خلال فترة السداسي الأول لسنة 2021.

هناك العديد من البنوك التي تقوم بتقديم القروض لدعم مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتلبية احتياجاتها وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الجدول والشكل أدناه.

الجدول رقم (6.3) البنوك الممولة للمشاريع السداسي الأول 2021.

البنوك	عدد الملفات المقبولة من طرف البنك	النسبة%
BADR	43	%35
CPA	33	%27.5
BDC	25	%20.8
BNA	19	15.8

المصدر ومعلومات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الشكل رقم (5.3) البنوك الممولة للمشاريع السداسي الأول 2021.

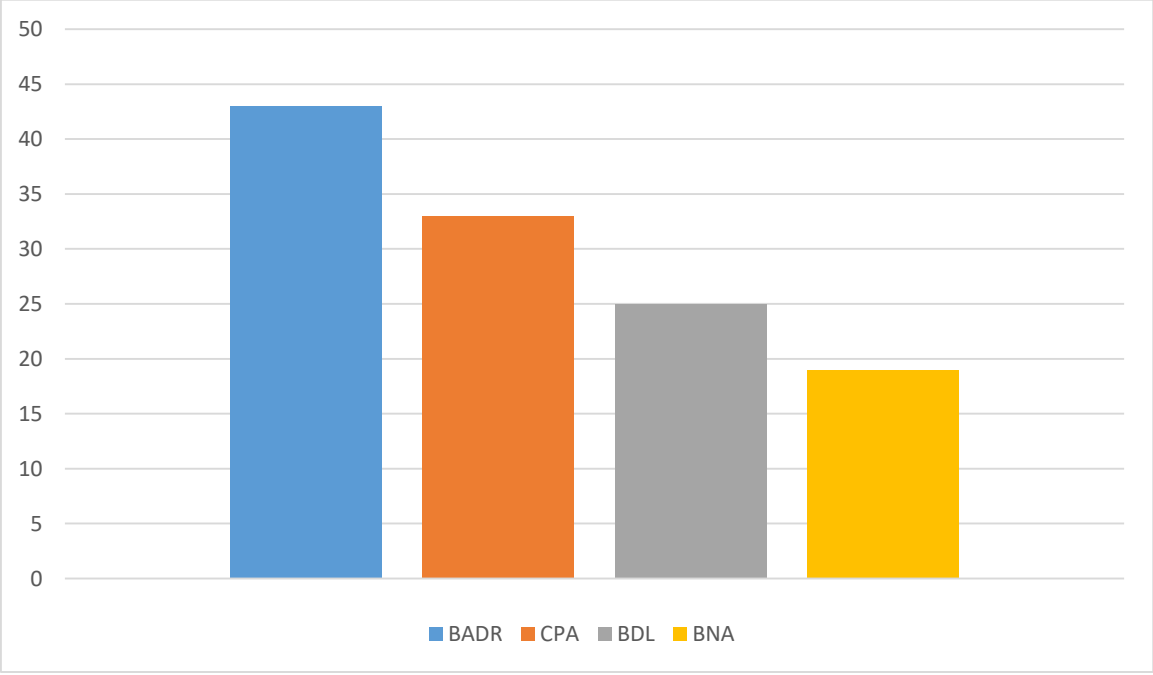

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل الصدارة بنسبة 35% حيث قام بتمويل 43 مشروع عن طريق تقديم قروض مختلفة وذلك بحكم اتساع الولاية بطابع الفلاحي أكثر من القطاعات الاخرى، حيث احتل البنك الوطني الجزائري المرتبة الأخيرة من حيث حجم التمويلات التي بلغت 19 مشروع بنسبة ما تقارب 16% خلال الفترة المعينة كما ساهمت كل من القرض الشعبي الجزائري وكذلك بنك التنمية المحلية بنسبة صغيرة في تمويل المشاريع على التوالي 27.5 و 20.8 خلال الفترة المعينة.

المبحث الثالث: نموذج التمويل من طرف CNAC الطارف ومدى مساهمته في التنمية المحلية.

سوف نقوم في هذا المبحث بإبراز مقومات التنمية المحلية لولاية الطارف وكذا مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في خلف مناصب شغل وكذلك عرض أمثلة حية واقعية عن عمليات انشاء وتمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مقومات التنمية المحلية لولاية الطارف

1. نبذة تعريفية موجزة عن ولاية الطارف

الطارف ولاية فتية أنشأت إثر التقسيم الأيدي لسنة 1984م والذي فصلها عن ولاية عنابة، وهي منطقة حدودية مع الجمهورية التونسية بشريط حدودي يضم 08 بلديات، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق الجمهورية التونسية ومن الغرب ولاية عنابة ومن الجنوب ولايتي قالمة وسوق أهراس بع المعلومات المختصرة عن الولاية:

- الموقع: 650 كلم شرق العاصمة الجزائرية.
- المساحة: 3.339 كم^2.
- السكان: 411.784 نسمة.
- الكثافة: 123 نسمة/ كم^2.
- التقسيم الإداري: 7 دوائر تضم 24 بلدية.
- شبكة الطرق: الطرق الوطنية (230 كلم^2) الطرق البلدية (968 كلم^2).
- شبكة الميناء: ميناء واحد للصيد.

- شبكة السدود: يوجد سدين بالولاية (سد الشافية ومكسة) سبعة 225كم^3، ويوجد أخرين في طريق الإنجاز.

تمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل، تطل على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 900 الى 1200 مم سنويا كانت ولاية الطارف منطقة عبور العتاد العسكري لقوات جيش التحريري الوطني الجزائري، بسبب قربها من القاعدة الشرقية على الحدود التونسية مما ألزم المستعمر أنذاك إقامة خط شال وموريس، عبر عدة بلديات من الولاية، وقد عرفت منطقة الطارف توسعا عمرانيا كبيرا ما بعد فترة الاستعمار.

2. مقومات التنمية المحلية لولاية الطارف

تتمثل مقومات التنمية المحلية لولاية الطارف فيمايلي

1.2. مقومات التنمية الزراعية والفلاحية بولاية الطارف

تهدف التنمية الزراعية على المدى الطويل الى تحسين المستويات التنمية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بها ومن ثم السعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي، وتعرف التنمية الزراعية بأنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المناخ لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف لزيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي[1]".

وتتوفر ولاية الطارف على مقومات زراعية معتبرة، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بالولاية بـــ 74173 هكتار من أصل 84031 هكتار من الأراضي المتوفرة بالولاية ويشغل هذا القطاع حوالي 28.88 نسمة، وهو ما يعادل نسبة معتبرة من العدد الإجمالي للعاملين في القطاعات الأخرى، (غرفة التجارة والصناعة 2020).

وتمتاز ولاية الطارف بزراعة الحبوب وتربية الأبقار وتربية النحل والدواجن، وتقع أغلبية مساحتها غرب الولاية وتحديد بلديات البسباس والذرعان وبن مهيدي، ويساهم هذا القطاع في التنمية المحلية والاقتصادية بإنتاج معتبر من الحبوب ومردود هام في انتاج الطماطم الصناعية والخضروات واللحوم الحمراء[2].

وبناء على المقومات الزراعية التي تتمتع بها ولاية الطارف والتي يجب استغلالها أحسن استغلال في تحقيق التنمية الزراعية بالولاية والتي لها انعكاسات إيجابية عديدة أهمها:

[1] بزازي سامية. دورة التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية. بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح. مجلة النمو الاقتصادي. والمقاولاتية. الجزائر. العدد 1. المجلد 6. 2021.ص 73.

[2] بظاظو إبراهيم. السياحة البيئية. واستدامتها مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن 2010.ص 72.

* توفير السلع والخدمات بداء بتوفير المواد الأولية الخام وصولا الى المواد الغذائية مما يساهم بشكل مباشر في تكوين الدخل.

* تحقيق التنمية الزراعية يساهم بشكل واضح في توفير سوق كبير للسلع الصناعية وذلك بتسويق كل من الألات والمحركات الكهربائية والأسمدة الكيماوية.

* يساهم القطاع الزراعي في تقديم اليد العاملة الفائضة للقطاعات الأخرى نتيجة لإحلال التكنولوجيا.

* يساهم التنمية الزراعية في توفير العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير.

2.2. مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف

تطورت السياحة تطورا كبيرا وخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي حيث لم تعد السياحة ترفيها، بل تنامت ونشطت، حتى أصبحت الأن صناعة العصر والمستقبل، وهي الصناعة التي لا حدود لتطورها وهي الأكثر حضارة والأقل تلوثا، وتؤكد كثير من الأبحاث على أن الصناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا، يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهي تقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاع الخدمات، النقل، الاتصالات، الحرف، والصناعات التقليدية، كل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي، وكذا على المستوى الكلي، وهذا من خلا توفير مصادر الدخل وتوفير فرص العمل[1].

وتتميز ولاية الطارف الواقعة في أقصى الشرق الجزائري، شراء طبيعي كبير جعلها تحفة الخالق في كونه، وولاية سياحية بامتياز، حيث تتوفر على شريط ساحلي طوله 90كلم يحتوي على 15 شاطئ محروس، كما تضم 07 مناطق رطبة من بين 26 منطقة متوفرة في الجزائر، فضلا عن المواقع الطبيعية ومنابع المياه المعدنية والحمامات الطبيعية وفضلا عن هذا فهي تتمتع بتاريخ عريق لاتزال معالمها الأثرية منتصبة وشاهدة على تعاقب حضارات مختلفة عليها، إذا يتواجد بها أكثر من 132 موقع لما قبل التاريخ لحضارات مختلفة.

وانتعشت مؤخرا مشاريع السياحة بولاية واستفادة من عدة مشاريع سياحية بمبالغ ضخمة تتضمن انجاز قرى سياحية وفنادق، في عدة بلديات بالولاية وخاصة البلديات الشاطئية، وبالنسبة لقطاع الفنادق تحتوي الولاية على 15 فندق منها 5 فنادق مصنفة بقدر 1500سرير[2].

[1] طهار. تامر. دراسة أثر ادراك السياح الأجانب في الجزائر لعناصر المزيج التسويقي لفنادق الخمس نجوم على صورتهم المدركة للجزائر كمقصد سياحي. المجلد 01. العدد2. الجزائر 2018. ص 95.

[2] بظاظو. إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص 105.

ومن بين المقومات السياحية لولاية الطارف نجد حظيرة القالة التي تقع 87 كلم شرق مدينة عنابة، بالقرب من الحدود التونسية، وتم تصنيفها الحظيرة ضمن التراث الطبيعي والثقافي العالمي من قبل اليونسكو في 17 ديسمبر1990م. وهي ذات طابع اداري تنشط تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (المديرية العامة للغابات)، وتكمن مهمتها الرئيسة في الحفاظ على التراث الطبيعي، الثقافي والتاريخي، وتتميز الحظيرة بتنوع بيولوجي يضم "المرجان البحري، الأسماك، القشريات، الثديات ولكن رغم تلك المقومات المهولة الا أنها غير مستعملة أتم الاستغلال، و لم تصل بعد الى مستوى التنمية السياحية، لذلك وجب تطويرها للوصول الى تنمية سياحية مستدامة أو ما يعرف ب "التطوير السياحي المستدام"، والذي يعرف بأنه تلبية احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل وهي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[1].

3.2. مقومات التنمية الصناعية والمؤسساتية بولاية الطارف

يمثل قطاع الصناعة عصب الاقتصاد والتوجيه الحديث للشعوب المتقدمة، فهو يشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة لكثير من الدول، ويلقى اهتماما كبيرا من طرف متخذي القرار لتحقيق تنمية صناعية وطنية ومحلية تعود بالنفع على الاقتصاد ككل وتنعكس اجابياتها على عديد القطاعات الأخرى، وتعد ولاية الطارف ولاية فتية والتي بعد انفصالها عن ولاية عنابة سنة 1984م، أصبحت تفتقر للمقومات الصناعية الكبيرة، اذا تنعدم بولاية الطارف المؤسسات الاقتصادية الصناعية الكبرى، وتحتوي على عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية ومعظمها خاصة، تنشط في الصناعات التحويلية مثل المنتجات الصيدلانية والصناعة الفلاحية الغذائية والمشروبات الغازية، في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف تم منح 7717 بطاقة حرفي في مختلف التخصصات منذ نشأة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالولاية في أكتوبر 2009، الى غاية بداية 2020م، بتمكين 603 شاب من شهادة تأهيل كما عرفت الجلسات الدورية التأهيلية التي تنظمها الغرفة بمقرات المؤسسات العقارية الثلاثة المتواجدة بولاية الطارف لتأهيل 157 نزيل في مختلف النشطات وبلغ العدد الإجمالي للتأهيلات 885 مؤهل عبر الورشات الحرفية[2].

تنعكس التنمية المحلية الصناعية في ولاية الطارف بالإيجاب في حالة تفعيلها من خلال توفير عدد معتبر من مناصب شغل، بالإضافة للميزة التي تكتسبها الولاية في مجال الصناعة، والذي يفسح لها المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الولاية أو خارج الوطن، ناهيك عن القطاعات الأخرى التي سيتم تنشيطها في حالة تحقيق تنمية صناعية بالولاية.

[1] خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر والتوزيع، مصر، 2004.ص 85.

[2] منشورات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف 2020.

المطلب الثاني: احصائيات حول مساهمة CNAC الطارف في خلق مناصب الشغل.

من خلال هذا المطلب سوف نسلط الضوء على عدد مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة (2017 – 2021) بولاية الطارف من قبل صندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1. عدد مناصب الشغل بولاية الطارف حسب عدد المشاريع الممولة

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية بالولاية، وذلك لأنه غاية التنمية ووسيلة تحقيقها، لذلك وجب التركيز على التنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، وذلك بتطبيق استراتيجية محددة لتوفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري في أي مشروع تنموي، وذلك لأن مختلف القطاعات تتطلب تشغيلا لليد العاملة، تختلف باختلاف نوع القطاع وكلما كانت الولاية تسير بخطى تنموية تتطلب توظيفها أكبر لليد العاملة وفي مختلف المجالات، والجدول التالي يبين عدد مناصب العمل المحدثة بولاية الطارف حسب عدد المشاريع الممولة.

الجدول رقم (7.3) عدد مناصب الشغل المحدثة بالولاية حسب عدد المشاريع الممولة.

العنوان / السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المحدثة	النسبة%
2017	66	138	%4.54
2018	117	351	%11.50
2019	230	690	%22.61
2020	287	861	%28.22
2021	337	101	%33.13
المجموع	**1037**	**3051**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف CNAC الطارف

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد مناصب العمل المحدثة بولاية الطارف في تزيد مستمر خلال فترة (2017 – 2021) حيث هناك علاقة طردية بين المشاريع الممولة ومناصب الشغل المحدثة كلما زادا عدد المشاريع الممولة كلما ارتفعت عدد مناصب الشغل المحدثة.

ففي سنة 2017 بلغت نسبة عدد مناصب الشغل المحدثة 4.54% بينما وصلت نسبة مناصب العمل المحدثة في سنة 2021 الى 33.13% حيث شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مما ساهم في خلق نسبة معتبرة في مناصب العمل المحدثة بالولاية وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية.

وبالرغم من الأرقام المعتبرة لعدد الموظفين بالولاية الا أنا قطاع التشغيل بالولاية قابل للتطوير، وعدد العاملين قابل للزيادة، نظرا لما تملكه الولاية من مقومات تجعلها قادرة على بعث التنمية في جميع القطاعات، وبالتالي توظيف عدد أكبر من العمالة.

1.1. عدد مناصب الشغل المحدثة من طرف الطارف CNAC حسب الجنس خلال فترة (2017 – 2021).

لقد تم حصر الاحصائيات التي يتوفر عليها الصندوق من حيث توفير عدد مناصب العمل حسب الجنس في الجدول الموالي.

الجدول رقم (8.3) توزيع مناصب العمل المحدثة في CNAC الطارف حسب الجنس خلال الفترة (2017 – 2021).

عدد مناصب العمل حسب الجنس / السنوات	مناصب العمل المحدثة	
الجنس	الرجال	النساء
2017	102	36
2018	297	54
2019	561	129
2020	717	144
2021	756	255
المجموع	**2433**	**618**
النسبة المئوية	**%79.74**	**%20.26**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الطارف

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فئة الرجال من حيث مناصب الشغل المحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تفوق بثلاثة أضعاف فئة النساء، حيث بلغت عدد مناصب العمل المحدثة خلال الفترة المعينة 79.74% بينما فئة النساء بلغت 20.26%

وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بفئة الرجال، وهذا راجع الى طبيعة النشاطات المحدثة للعمال من قبل الصندوق الوطني والتي تلائم أكثر فئة الرجال.

الشكل رقم (6.3) عدد مناصب العمل المحدثة لكل جنس من طرف CNAC الطارف

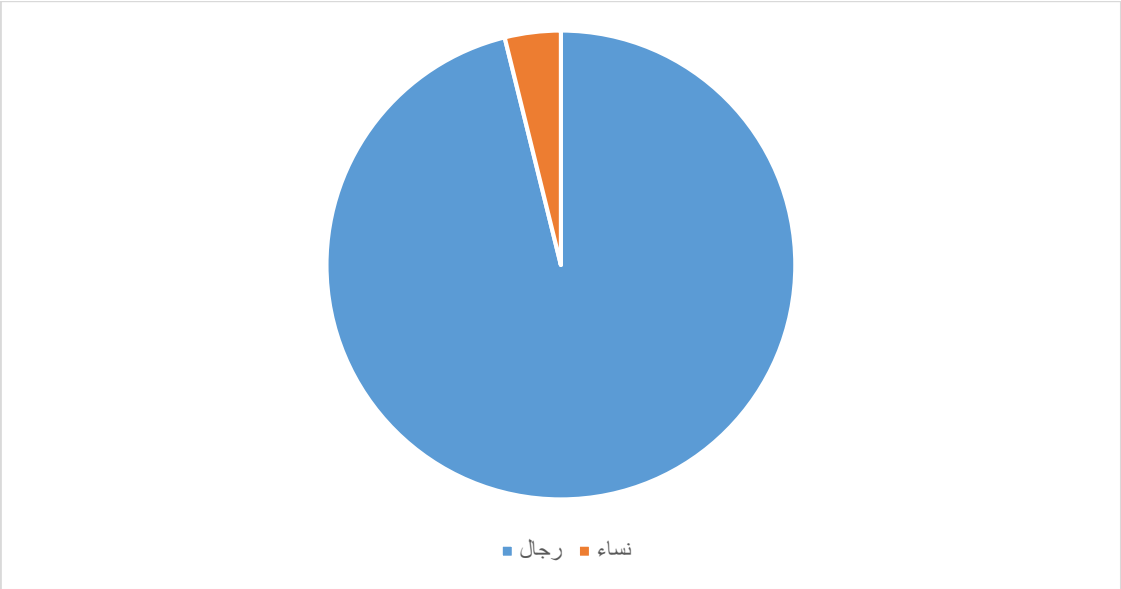

(المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات ووثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

من خلال الشكل ندعم ماسبق ذكره في تحليل الجدول السابق بأن خدمات الصندوق تلائم أكثر فئة الرجال حيث تمثل 79.74% من مناصب العمل المحدثة بينما فئة نساء تمثل 20.26%.

المطلب الثالث: عرض نموذج تمويلي من طرف CNAC الطارف.

هناك مشاريع عديدة ممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بعرض نموذج تمويلي كالاتي .

1. التعريف بالمؤسسة:

الاسم: صاحب المشروع

المؤسسة: صالة رياضة

النشاط: صالة رياضة

مصدر التمويل: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، البنك

عدد مناصب الشغل المحققة: 02

السنة: 40سنة

الولاية: ولاية الطارف. بلدية بحيرة الطيور

القطاع: خدمات

نوع التمويل: ثلاثي (البنك. وكالة. صاحب المشروع)

كلفة المشروع: 5895919.86

2. هيكل الاستثمار

الجدول رقم (9.3) هيكل الاستثمار للنموذج

البيان	التكاليف (دينار الجزائري)
المصاريف الإعدادية	40000.00
المشاركة في صندوق الضمان	72225.02
توصيلات agencements	5715114.85
التأمينات	68579.99
المجموع	**5895919.86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

3.هيكل التمويل

الجدول رقم (10.3) هيكل التمويل للنموذج

البيان	معدل المساهمة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية	%2	117918.40
الصندوقCNAC	28	1650857.56
القرض البنكي	70	4127143.90
المجموع	**100**	**5895919.86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف.

4. جدول اهتلاك القروض

الجدول رقم (11.3) اهتلاك القرض للنموذج (دج).

مبلغ القرض	4127143.90
مدة القرض	8ans
معدل الفائدة	%7
العلاوة	%100
مدة تأجيل الدفع	3

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
اهتلاك القرض	0	0	0	825428.78	825428.78
باقي التعويض	4127143.90	4127143.90	4127143.90	3301715.12	2476286.37
الفوائد البنكية	288900.07	288900.07	288900.07	231120.06	173340.04
الفوائد البنكية المخصصة	288900.7	288900.07	288900.07	231120.06	173340.04
الفوائد مستحقة الدفع	0	0	0	0	0
المساهمة في صندوق الضمان	144445	144445	144445	11556	8667
المساهمة المدفوعة	**72225.02**				

المصدر وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

5. الميزانية الافتتاحية

الجدول رقم (12.3) الميزانية الافتتاحية للنموذج

الأصول	المبالغ (دج)	الخصوم	المبالغ (دج)
2.الاستثمار	5895919.86	1.الأموال الخاصة	117918.40
المصاريف الإعدادية	112225.02	المساهمة الشخصية	117918.40
التوصيلاتagencements	5715114.58		
تأمينات	68579.99		
		ديون الاستثمار	5778001.46
		قروض بنكية	4127143.90
		قروض أخرى CNAC	1650857.56
المجموع	**5895919.86**	**المجموع**	**5895919.86**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

6. جدول حسابات النتائج المؤقتة

الجدول رقم (13.3) حسابات النتائج المؤقتة للنموذج

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
بضاعة مباعة	-	-	-	-	-
انتاج مباع	-	-	-	-	-
أداءات مقدمة	-	-	-	-	-
رقم الاعمال	**6250000**	**26250000**	**8450000**	**10140000**	**11830000**
مواد و لوازم مستهلكة	1875000	2062500	2535000	3042000	3549000
استهلاكات أخرى	12000	12240	12607	13111	13776
خدمات	14	14	14	14	15
قيمة مضافة	**4362986**	**4800246**	**5902378.80**	**7084874.70**	**8267218**

ضرائب ورسوم	-	-	-	202800	236600
اشتراكات اجتماعية	-	555904.43	547557.76	172800	172800
مصاريف شخصية	63000	-	-	-	-
اهتلاكات	593956.49	593956.49	593956.49	593956.49	593956.49
مصاريف مالية	-	-	-	-	-
تكاليف الاستغلال	656956.49	1149860.92	1141514.25	969556.49	1003356.49
نتيجة الخام للاستغلال	3706029.51	3650385.08	4760864.55	6115318.21	7263861.51
IRG	0	0	0	2008361	2410351
العائد الصافي للاستغلال	**3706029.51**	**3650385.50**	**4760864.55**	**4106957.69**	**4853510.83**
التدفقات النقدية الخام	3706029.51	4244341.57	5354821.04	4700814.18	5447467.32
التعويضات	-	-	-	825428.78	825428.78
التدفقات النقدية الصافية	**3706029.51**	**4244341.57**	**5354821.04**	**3875485.40**	**4622038.54**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف

الخلاصة

مما سبق أتضح لنا أن ولاية الطارف محل الدراسة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك تم انشاء جملة من الوكالات المساهمة لدعم وتطوير هاته المؤسسات وعلى رأس هذه الوكالات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ومن الملاحظ أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على التمويل البنكي عن طريق القروض التقليدية أو عن طريق هيئات الدعم المالي في تمويل المؤسسات، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف احدى طرق التمويل، التي ساهمة في تطور ونجاح هاته المؤسسات وبالتالي ساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هاته الدراسة موضوع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية المحلية بولاية طارف إذا تشكل هاته رافدا من روافد الاقتصاد، وذلك لقدرتها على زيادة الطاقة الإنتاجية ومساهمتها في تخفيض معدلات البطالة ولمرونتها في التكيف مع الظروف التي تصادفها، الأمر الذي زاد من الاهتمام بها وتشجيع انشائها والاستثمار فيها.

تمثلت أهم الأليات التي انتهجتها الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انشاء صناديق العم، غير أن أبرز الإشكالات التي لاتزال تواجهها والتي تتمثل في مشكلتي العقار والتمويل، وبالرغم من ذلك بدا لنا واضحا كيف ساهمت هاته المؤسسات في توفير مناصب شغل، كما يعتبر تأهيلها ضرورة الانتقال بها الى مستوى يتميز بالكفاءة والمردودية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى مجموعة من النتائج:

نتائج الدراسة النظرية

- على الرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع بالنسبة التنمية الاقتصادية.

- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تساعدها على الانتشار وزيادة تعدادها:

- أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك أصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال إطلاق عدة برامج ومشاريع وأليات النهوض بها .

- رغم الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى الا انها لا تزال تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية مواكبة للتطور الاقتصادي.

نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال دراسة وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف اتضح لنا:

- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل، وبالتالي في التقليص من حجم البطالة وان كان ذلك بشكل ضئيل.

- يحظى قطاع الفلاحة والخدمات والحرف بأكبر عدد من المشاريع الممولة خلال فترة الدراسة (2017-2021)، وذلك حسب طبيعة البيئة لولاية، والتي تعتبر زراعية، تختص بزراعة الحبوب والطماطم والخضروات بكميات معتبرة.

- ان تجربة الهيئات الداعمة تعتبر تجربة ناجحة عموما لحل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في اطارها، الا أنه ينقصها التأطير من جانب البنوك التي تعتبر الركيزة في عملية التمويل.

- لم يبلغ القطاع الصناعي والمؤسساتي بالولاية المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات المتاحة في هذا المجال.

نتائج اختبار صحة الفرضيات

- أثبت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الأولى " تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية عموما، ومحلية بولاية الطارف خاصة" وذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل.

- أثبت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الثانية " يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع المنتجة" حيث كلما زادت عدد المشاريع الممولة ساهمة ذلك في خلق مناصب العمل على مستوى المحلي وبالتالي التقليص من البطالة.

- أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة القائلة " يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بفعالية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف"، تم اثبات ذلك جزئيا من خلال مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تقديم الدعم الازم من دارسات السوق وتوفير التمويل، وكذا تقديم العديد من الامتيازات الإعفاءات التي أدت الى المساهمة في توفير مناصب العمل حتى ولو كان بنسبة ضئيلة مقارنة بعدد المؤسسات الممولة من طرف الصندوق، ومع كل هذا الا أن ولاية الطارف تبقى متأخرة تنمويا مقارنة بما تملكه من دعائم للتنمية المحلية.

- من خلال الفرضيات الفرعية السابقة نؤكد صحة فرضية الرئيسة القائلة "يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات اقتصادية خالقة للتشغيل ومحدثة للثروة".

الاقتراحات والتوصيات

بناء على نتائج الدراسة النظرية، بناء على بناء الدراسة الميدانية، بناء على نتائج اختبار صحة الفرضيات توصي هاته الدراسة بمايلي:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال واستغلالها بشكل فعال لما توفيره من مزايا.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية الأفكار الابتكارية للعمال.

- تقديم التسهيلات التمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من استمرار في العملية الإنتاجية.

- توفير البنيية الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- اعداد برامج تأهليه فعالة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقها.

التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف، لحل مشكلة التمويل.

أفاق الدراسة:

يمكن اقتراح بعض المواضيع التي نراها مهمة وتشكل أفاق لتناول مواضيع أخرى من نفس حقل دراستنا هاته.

- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.
- ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا الكتب:

1. باللغة العربية:

1. الهام فخري طملية، التسويق في المشاريع الصغيرة، مدخل استراتيجي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م،

2. أحمد عارف العساف، محمود حسب الوادي، الأصول العلمية والعملية الإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار الصفاء، عمان 2012،

3. مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012،

4. هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، دار الفكرة الجامعي، الاسكندارية. 2007،

5. رشاد نعمان، شايع العمري، الخدمات المصرفية الانتمائية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في مقارنة في القانون والفقه الإسلامي. دار الفكر الجامعي. الاسكندارية. 2013.

6. عبد الفاتح بوخمخم، صندرة سياسي، دور المرافقة في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة، التجربة الجزائري، الأدلة الأردنية في إدارة اعمال، المجلد، 7العدد 3، 2011..

7. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطور الاقتصادي "دراسة الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008،.

8. على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليين الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010،

9. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ط1، 2007..

10. محمد صالح التركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010،.

11. بظاظو إبراهيم. السياحة البيئية. واستدامتها مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن 2010..

12. طهار. تامر. دراسة أثر ادراك السياح الأجانب في الجزائر لعناصر المزيج التسويقي لفنادق الخمس نجوم على صورتهم المدركة للجزائر كمقصد سياحي. المجلد 01. العدد2. الجزائر 2018.

13. خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

2. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Collectif- recherche ecomomques et sociales.(ecomomie de developpemeatt document ramcaise. Paris. 2000.

ثانيا. مجلات و دوريات:

1. السعيد بريش "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" حالة الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007،.

2. عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف العدد 10ن 2010.

3. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10-2010،.

4. بن صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر. 2008،

5. أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، محاضرة. مجلة البحوث. والدارسات العلمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011.

6. محمد عبد المؤمن، تحليل الاقتصاد الكلي، مجلة المدرسة الوطنية الإدارة، العدد الثاني، 2012،

7. بزازي سامية. دورة التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية. بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح. مجلة النمو الاقتصادي. والمقاولاتية. الجزائر. الهدد 1. المجلد 6. 2021.

8. منشورات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف 2020.

ثالثا. الأطروحات والمذكرات:

1. سماح طلحي، قرض الايجار واشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مانجمنت المؤسسة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، 2007،.

2. زبير عياش تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2، على التمويل، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 012،.

3. برجي شهرزاد. إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011،.

4. رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس. سطيف. 2011..

5. أمال بوسمسة، أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات، ص، دم، في ظل العولمة مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة اعمال، جامعة العربي بن مهيديـــ أم البواقي 2015ن.

6. الطاهر تواتية، انضمام الجزائر الى للمنظمة العالمية لتجارة والأثار المتحملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، في علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015،.

7. روفية بقورة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار، دراسة حالة شركة المجد الإنجازات الكبرى، أولاد جلال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2011،.

8. محمد الصالح زويتية، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر 2012-، 2013.

9. اسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

10. حليمة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة ماجيستر في علوم التسير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009،.

11. محمد أنور بعبوش، فعاليات اليات ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015.2016..

12. لهلة بو البرادعة. الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة ماجيستير في القانون. تخصص تنظيم اقتصادي. جامعة منتوري. قسنطينة. 2012..

13. خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي سنة 2013.

14. طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متوري قسنطينة 2011..

15. هواري يرمقران، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية. تخصص اقتصاد نقدي مالي. جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. 2016.

16. أسيا طاهر، نادية سدراتي "دور المؤسسات لصغيرة والمتوسطة في احداث التنمية وتطوير الاستثمار"، مذكرة ماستر في اقتصاد وتسير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، 2012. 2013..

17. رجراج الزوهير. التنمية المحلية في الجزائر. واقع وأفات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر 03. 2012.2013.

18. بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف. المسيلة. سنة 2008. 2019.

19. محمد الطاهر عزيز. اليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم الحقوق. جامعة ورقلة 2019.

رابعا. الملتقيات والمداخلات:

1. ريمي رياض، ريمي عقبة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر) يومي 05-2013/05/06

2. سليمة غدير أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وافاق، ورقة بعينة مقدمة في إطار ملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي 05-06 أفريل 2013.

3. شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول، واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر 6.5 ماي 2013،.

4. غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع أفاق الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013،.

* باللغة الأجنبية:

1. AND PME. programme national de la mise a niveau des pettes et moyemme entrprise disponible sur. http: www.amdpme. Org.dz/ indeesc php/fn/ mise – a- niveau. Consulté le 26/04/2017.

2. Moussaoui rachide.: programme national de la mise a niveau des PME. Seminaire regionale. Mostaganme. 30juin 2011.

خامسا: الجرائد والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 02.17 المتعلق بترقية الاستثمار العدد 11.02 جانفي 2017.

سادسا. المواقع الالكترونية:

dzWWW.CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 12:30 05/08/ 2022.